

حياة وسوق

ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر
عن صحيفة الحياة الجديدة

الأحد 23 آذار 2014 - السبت 29 آذار 2014 السنة الثالثة / العدد (145)

مؤسسة CHF الدولية هي الآن
Global Communities
مجتمعات عالمية
شراكة نحو الأفضل
نفس المؤسسة، نفس الأشخاص، نفس القيم

صيدم يدعو لـ «تفجير» قدرات
الطلبة الابداعية والاطاحة
بنظام التوجيهي



2

دراسة: تخفيض أسعار
السلع الاستهلاكية
الأساسية بنسبة 30٪..
قابل للتنفيذ بالتعويض

الريماوي: 80٪ من العمالة
في فلسطين غير مؤمنة ضد
إصابات العمل



4

3

تنزيلات عشوائية في السوق
الكرمية .. ولا رقيب!



8

قاسم: بدأنا الاستثمار
في ممتلكات وأملاك
الوقف الاسلامي

6

9

غزيون يخسرون الملايين
بسبب الدخان المهرب

40٪ من المركبات في الضفة تلتفت
مخالفات مرورية العام الماضي

5



"الشعوب تقاس بمساهمتها المعرفية وليس بحجم أسلحتها"

صيدم يدعو لـ «تفجير» قدرات الطلبة الابداعية والاطاحة بنظام التوجيهي

* أؤيد دمج التعليم التقني مع التقليدي وتوسيع مدارك الطلبة تجاه الريادة ومشاريع الابداع والانتاج * دخل المعلم لا يتلاءم مع حجم المهمة الملقاة عليه



د. صبري صيدم

حياة وسوق منتصر حمدان

دعا الخبير والمختص في شؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. صبري صيدم الى الاطاحة بنظام امتحان الثانوية العامة "التوجيهي"، الذي حسب اعتقاده يمثل نظاما حجريا لتقييم المكنونات المعرفية للطلبة اضافة الى انه يستنزف الاهالي والمعلمين والطلبة على حد سواء.

وقال صيدم في لقاء خاص لـ "حياة وسوق" ان "نظام التوجيهي هو معركة معنوية مستندة للعاطفة والمشاعر والقدرة على صلابة الطلاب والصمود امامه، ولا يعبر عن المكنونات المعرفية لدى الطلبة بقدر ما يعبر عن قدرتهم على الصمود والاجتياز".

واضاف: "ارى في هذا الأمر تعسفا وحربا فكرية على الطلبة ويدفع العديد منهم للتسرب والانسحاب من المعركة في حين رأينا حالات انتحار من بعض الطلبة، وهذا يستدعي منا أخذ الأمور والتعامل معها بجدية".

وتابع: "الاطاحة بنظام امتحان التوجيهي ليست عملية مرتجلة بل تقوم على تقاطع الكثير من الجهود وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ومع كل التوجهات لتطوير العملية التعليمية اضافة الى تحديث مفهوم التعليم التفاعلي"، موضحا ان الاطاحة بهذا النظام مرتبط بالبناء على مسيرة وزارة التربية والتعليم وليس استبدالها وهذا كله من باب التقدير للمسيرة وربانها وقيادات المسيرة التعليمية.

وقال صيدم: "اذا انطلقنا من مفهوم التعليم على أساس مفهوم وزارة الدفاع الفلسطينية فالمهم ان نأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة جميع الأطراف في تحقيق أهدافنا التربوية والتعليمية في خدمة انتاج المعرفة".

واضاف: "امتحان التوجيهي هو موضوع تعسفي وينشئ ضغطا نفسيا على الطالب والأسرة والمعلم والمجتمع"، مشيرا الى ان حالة الفرحة التي تعقب اعلان نتائج الامتحان تعبر عن مستوى الضغط النفسي والمعنوي فنجد مظاهر اطلاق النار والاحتفالات العفوية.

وتابع: "الأسوأ من ذلك اننا نجد ان بعض الطلبة يفكرون في الانتحار لأن الامتحان لم يعطهم المستوى والمكانة الاجتماعية المتوقعة بسبب فشلهم في اجتيازه بنجاح والوصول الى ما ارادوا تحصيله".

وتساءل صيدم: "كيف لمجتمع مقبل على التكنولوجيا والانترنت ان ينهي حياته مع التوجيهي رغم انه من المفترض ان يضع الطالب أمام محطة بداية الحياة المعرفية وليست نهايتها؟!، مشيرا الى تسجيل ثلاث محاولات انتحار العام الماضي أدت الى وفاة طالبة بالثانوية العامة.

ويدعم صيدم وضع خطة وطنية للاطاحة بنظام امتحان التوجيهي واستبداله بمجموعة من وسائل التقييم على مدار العام الدراسي كله وعبر وضع خطة تعليمية تستند الى تفعيل قدرة الطلبة على تحصيل وانتاج المعرفة عبر اجراء الامتحانات الفجائية والعمل الفردي والجماعي وتعزيز القدرات الابداعية لدى الطلبة وتنمية قدراتهم في مجال العمل مع فريق وانجاز البحوث العلمية والمشاريع التشاركية والالتزام بالوقت وغيرها من المتطلبات.

وقال: "مثل هذه المؤشرات تشكل في جوهرها وسائل لقياس قدرات الطلبة ومستوى كفاءاتهم ويبقى الامتحان مجرد قضية اجرائية ليس أكثر". ويؤكد صيدم أهمية التركيز على تفجير قدرات الطلبة الابداعية بدلا من محاصرتهم في نظام يستنزف جهودهم ومشاعرهم وقال: "ما هو المطلوب من الطالب؟، هل المطلوب تجميع المعلومات في رأسه أم أن يكون قادرا على توظيف المعلومات والمعرفة في خدمة المجتمع؟".

واضاف: "حقيقة في فلسطين لا يوجد انتاج معرفة (...) واستمرارنا بالسير في هذا الاتجاه يعني السير نحو التجهيل، ولن نكون قادرين على انتاج المعرفة واضاعة فرص لاحتلال مناصب مرموقة على المستوى الدولي"، مشيرا الى ان الانطلاق من أساس ان وزارة التربية والتعليم هي وزارة الدفاع الوطني يعبر ذلك عن الاستراتيجيات والتكتيكات بناء على حجم المخاطر المحيطة بالدولة وطبيعة علاقاتها مع الدول المحيطة.

وقال: "نحن الآن نتعامل مع عالمين احدهما متحرك في المفهوم السياسي وكثرة الضغوط على القيادة الفلسطينية وعلينا كفلسطينيين وعلى هويتنا وبقائنا من خلال استمرار الاحتلال، والآخر يتمثل في تغيير التكنولوجيا باتجاهات وتطور الجانب المعلوماتي ودخولنا عصر المعرفة".

وتابع: "ما نحتاجه الآن هو ان نكون أكثر ثقة بالنظام التعليمي وأكثر قدرة على التحصيل المعرفي وانتاج المعرفة".

ويرى صيدم ان مواجهة الاحتلال تتطلب تدعيم نظامنا التعليمي بصورة أكبر لأن الشعوب لا تقاس بحجم الرؤوس النووية التي تمتلكها ولا بعدد الصواريخ العابرة للقارات أو حتى بمخزونها للغاز والنفط، بل تقاس بمستوى مساهمتها في الأداء المعرفي على المستوى الدولي.

وقال: "ان اداءنا المعرفي وتطويره يساهم في تطوير اقتصادنا الوطني بصورة أكبر وسيكون لنا حضور أمني يعتد به"، مشيرا الى حالة الاهتمام والالتصاق من قبل الجيل الشاب للدخول في عالم التوحد الرقمي وحالة الشغف بالتكنولوجيا الى حد ان الاهالي يسألون عن كيفية التعامل مع التكنولوجيا التي باتت جزءا أصيلا من حياتنا، ما

يستدعي ان يكون الأهل والمعلم والطلبة جزءا من العملية التعليمية التي تقوم على أساس انتاج المعرفة وانهاء نظام التلقين والحفظ. واطاف: "أكثر ما يعزز اشراك الأهل والمعلمين والطلبة في هذه العملية هو اننا نجد الآن طلبة يتفوقون على معلمهم في مجال التكنولوجيا والانترنت".

وتابع: "ان الامتحان في المدرسة ليس الهدف الرئيسي كما ان الشهادة والكرتونة ليست الهدف، بل ان الهدف هو تحصيل المعرفة وتوظيفها في خدمة المجتمع"، مشددا على ان ذلك لن يتحقق من خلال النظام التعليمي القائم الذي يقوم على الحفظ والتلقين وحشر الطلبة وذويهم في حالة نفسية ومعنوية سلبية.

وأكد صيدم أهمية تطوير التعليم التشاركي والتفاعلي بحيث يتاح للطلبة والاهالي المشاركة في صناعة المعرفة والضغط لتغيير طرق التقييم وتحرير الطلبة من رحمة امتحان "التوجيهي".

وقال: "المعلمون يشعرون بأنهم خارج الدائرة لأنهم لا يحظون بالتطوير المتزامن والمتسارع الذي يواكب التغييرات والتطور الحاصل على مستوى العالم، والأهل ايضا يشعرون ان لديهم مهمتين هما: توفير الرعاية والدعم المعنوي والحضانة لأبنائهم، وتمويل عملية التعليم، في حين ان هناك فجوة رقمية ومعرفية كبيرة بين الطالب والمعلم الذي من منظور الطالب بات خارج التاريخ".

وتابع: "نحن مسؤولون عن هذا الوضع وعلينا وضع الخطط لمواجهة هذه المخاطر، لأن الفجوة الرقمية باتت تتيح للطلبة التناول على آباءهم ومعلمهم باعتبار ان لديهم معرفة أكثر بحكم احتكاكهم بالتكنولوجيا والمعلومات المتدفقة الأمر الذي ساهم في قتل هيبة الآباء والمعلمين في عيون الطلبة".

من جانب آخر يرى صيدم ان دخل المعلم لا يتلاءم مع حجم المهمة الملقاة على عاتقه لذلك يلجأ لوسائل اخرى لتحسين دخله الأمر الذي يجعله يأتي للمدرسة منهكا اصلا"، موضحا ان الحديث يدور عن احداث تغيير شامل في العملية التعليمية. وقال: "الطريق يبدأ بخطوة وعلينا ان نبدأ بها (...)، وعلينا ان نخطط بطريقة منهجية تبدأ بخطوات قصيرة الأمد واخرى طويلة الأمد"، موضحا ان الخطوات قصيرة الأمد تبدأ بتغيير المنهاج التعليمي حتى يأخذ بعين الاعتبار تدعيمه ودمجه مع التعليم المعاصر الذي يقوم على اساس استخدام أكبر للتكنولوجيا وترسيخ المفاهيم باستخدام التكنولوجيا وحوسبة المبادئ واستخدام المواد المرئية والمسموعة".

واضاف: "المادة الالكترونية بطبيعتها هي مادة متحركة ومتغيرة، اما على صعيد الكتب فانه يتم ترسيخ المبادئ وتوسيع نطاق الدائرة، ما يخدم تدريب وتأهيل المعلمين واشراكهم في هذه العملية ومواكبة التدريب والتقدير المعنوي من خلال التدريب والتطوير، واشراك الأهل في هذه العملية".

وأشار الى ان هذه العملية متكاملة ومترابطة تبدأ

بنسف نظام التوجيهي واعتماد نظام تعليمي تفاعلي وتأهيل المعلمين ابتداء من الصيف المقبل وربط جميع المدارس بشبكة واحدة ضمن رؤية الوزارة اضافة الى انشاء صندوق واحد لدعم التعليم يتم استقطاب التمويل الخارجي لتغذيته وفق احتياجات هذا القطاع وليس وفق رغبات الجهات المانحة.

واوضح صيدم ان لدينا برنامجين تعليميين واحدا مخصصا للمعلمين وآخر للطلبة لكنهما لا يتواصلون مع بعضهما البعض، مشددا على ان الهدف هو تطوير علاقة التواصل بين المعلمين والطلبة وليس خلق جزر الكترونية معزولة عن بعضها البعض.

وقال: "الهدف هو استخدام التكنولوجيا وتوصيلها من خلال خادم مركزي واحد يثبت منها لافادة المعلم والطالب على حد سواء".

وبخصوص الخطوات طويلة الأمد قال صيدم انها تتمثل في توفير البنية المالية التي تساعد الجامعات على تطوير برامجها التعليمية وعدم حشرها في سد رواتب موظفيها فقط.

واضاف: "جامعاتنا باتت لا تبحث عن مال للانتاج العلمي بل عن المال حتى تدفع الرواتب".

وشدد صيدم على أهمية تغيير مفهوم البعد الريادي لأن أغلب طلابنا يتجهون للعمل في الحكومة للحصول على الضمان الصحي والتقاعد والراتب حتى لو تأخر عن صرفه في موعده.

واضاف: "هناك اجراءات على الحكومة ان تأخذ بها من خلال تسهيل دعم المشاريع الصغيرة الريادية للخريجين وتذليل الصعوبات أمامهم"، مؤكدا انه اذا ما تم تبني البعد الريادي في التعليم وبدء توجيه الطلبة نحو مهاراتهم ودمج التعليم المهني مع التعليم التقليدي أسوة بالكثير من الدول التي اكتشفت ان طلاب التعليم الأكاديمي لا يملكون أبسط المهارات العملية في حين ان طلاب التعليم

التقني يتم التعامل معهم بدونية، ما يعزز ويدعم فكرة دمج التعليم التقني والتقليدي مع بعضهما البعض لتخريج طلاب قادرين على التعامل الأكاديمي واحتياجات المجتمع.

وقال صيدم: "انظروا ماذا يحدث عندنا فلو مرض الطفل فانه بالامكان احضار طبيب له ونقله للمستشفى خلال نصف ساعة، لكن ان تعطلت حنفية في بيتك قد تنتظر يومين لاحضار سباك لاصلاحها، وهذا يكشف خرابطة في المخرجات التي لا تعبر عن الاحتياجات والأولويات".

وكشف صيدم عن وجود مدارس للتعليم التقني دفع عليها مبالغ طائلة لتجهيزها لكنها الآن تجمع الغبار ومغلقة، بسبب ان حجم الاقبال على التعليم التقني لا يتجاوز الـ 6 ٪، اضافة الى وجود انطباعات سلبية تجاه الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم التقني.

وقال: "هذا أمر غير معقول وأنا مع دمج التعليم التقني مع التعليم التقليدي وتوسيع مدارك الطلبة تجاه الريادة ومشاريع الابداع والانتاج حتى تعود عليهم بالفائدة ونستعيد الارث الذي كان قبل نشوء السلطة الذي كانت فيه الناس تعتمد على الذات وتعزيز صمودها وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

حسب دراسة سيعلن عنها قريباً:

تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بنسبة 30٪. قابل للتنفيذ بالتعويض

منتصر حمدان

حياة وسوق

كشفت دراسة حديثة حصل "حياة وسوق" على نتائجها يجري التحضير للإعلان عنها، عن وجود اشكاليات خطيرة فيما يخص ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بنسبة 30٪ منذ عام 2007 الى 2013، مقابل تآكل مستوى الرواتب والأجور، الأمر الذي يمس قدرة الفئات الفقيرة والمهمشة في تلبية احتياجاتهم من شراء هذه السلع.

واكد مدير عام ملتقى حريات - فلسطيني أشرف العكة في حديث خاص لـ "حياة وسوق"، أن الدراسة التي انجزت مؤخراً بالتعاون مع حملة "صدى مواطنون" لخفض أسعار السلع، اظهرت الحاجة للضغط على الحكومة والقطاع الاقتصادي الخاص لخفض اسعار السلع الاستهلاكية بمقدار 30٪ بما يتيح للفئات الفقيرة والمهمشة شراء احتياجاتهم الأساسية من هذه السلع.

واشار العكة الى ان هذه الدراسة التي انجزت مؤخراً من قبل المجموعة المتخصصة، واللجنة الاستشارية، المجموعة الضاغطة في حملة "صدى مواطنون" لخفض الأسعار، اوصت بتحديد السلع المراد العمل على تخفيض اسعارها أو توفير الدعم المناسب لها، مع المطالبة بأن تعمل الحكومة على تخفيضها بنسبة (30٪)، ما يعمل على دعم وتمكين الأسرة الفلسطينية خاصة ذات الدخل المحدود من توفير سائر مواد السلة الغذائية، وعدم حرمانها من كثير من السلع.

واوضح العكة ان التدخلات والخيارات المطلوبة من الحكومة لجعل المطالب قابلة للتنفيذ الفوري ودون أي ماطلة أو تأخير، تتمثل في اتباع سياسة الخيارات والبدائل والتعويض للاستجابة السريعة لمطالب العريضة بأن تعمل الحكومة على اختيار قائمة من السلع الكمالية المقابلة للسلع الاستهلاكية الاستراتيجية وترفع أسعارها بنسبة (30٪) مع ضمان تعويضها بالنسبة والمثل للسلع المذكورة وأن تتحمل الحكومة أي أعباء مالية إضافية بفعل هذا الإجراء.

واشار الى أهمية تشكيل لجنة انقاذ اقتصادي، من وزارات الاقتصاد الوطني والزراعة والمالية والشؤون الاجتماعية ومركز الاحصاء الفلسطيني، إضافة للقطاع الخاص وخاصة شركات الصناعات الغذائية، وجمعية حماية المستهلك ومؤسسات المجتمع المدني، على أن تكون مهمة هذه اللجنة إعداد خطة وطنية شاملة تعمل على إعادة دراسة وصياغة السياسات المتعلقة بالوضع الاقتصادي خاصة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، واتباع إجراءات عملية تؤدي إلى خفض ودعم أسعار السلع الأساسية والأدوية لتكون بمتناول الجميع.

وطالب مدير عام ملتقى حريات الحكومة بدعم المطاحن الوطنية بتخفيض ضريبة القيمة المضافة عن المخازب والمطاحن أو إلغائها، أو إلغاء الجمارك عن القمح المستورد، أو البحث عن أسواق بديلة مثل الأسواق الصينية أو الأوكرانية، وشراء القمح بطريقة العقود المستقبلية، مع ضمان وجود احتياطي استراتيجي للقمح لمدة خمس سنوات ما يدعم استقرار أسعار الخبز، ويمنع التقلبات الفجائية للسوق، مقابل التزام المطاحن الوطنية والمخازب المتخصصة بالخبز بتسعيرة موحدة مخفضة تحددها وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع لجنة الانقاذ الاقتصادي. ودعا الى تخصيص صندوق لدعم المخازب التي تستخدم الطحين الفلسطيني بصرف مبلغ من المال عن كل طن يتم شراؤه من المطاحن الفلسطينية.



واوصت الدراسة بقيام الحكومة بإنشاء المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية، بحيث تباع فيها السلع بسعر التكلفة، ويعمل فيها موظفون حكوميون تحت إشراف وزارة الاقتصاد الوطني، مع تشجيع الهيئات المحلية على إيجاد أسواق شعبية أسبوعية أو شهرية، وإعفاء التجار المشاركين في هذه الأسواق من بعض الالتزامات، أو من نسبة معينة من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل مقابل بيع السلع الضرورية في هذه الأسواق بسعر التكلفة تحت إشراف الهيئات المحلية ووزارة الاقتصاد الوطني.

وطالبت الدراسة بتعزيز وتطبيق سياسات وآليات تضمن مبدأ العدالة الاجتماعية لضمان توفير حياة كريمة لائقة للمواطنين، وإيجاد سياسات متوازنة بين الحكومة وسلطة النقد والقطاع الخاص للمحافظة على الاستقرار العام لأسعار السلع الأساسية وتوحيدها في كافة مناطق ومحافظات الوطن، وتشجيع الاستثمارات من خلال تقليل نسب الفائدة، والذي بدوره سيعمل على زيادة متوسط الدخل للأفراد مع ضرورة أن يترافق بشكل متوازٍ زيادة في دخول الإنتاج.

وقال العكة: "نحن وضعنا امام الحكومة من خلال هذه الدراسة عدة خيارات يمكن العمل بها بسرعة وهي ان تقوم الحكومة بخفض الأسعار عن السلع الأساسية الاستهلاكية بنسبة 30٪ من خلال تحمل الحكومة ما مقداره 15٪ كدعم لهذه السلع مقابل ان تقوم برفع الأسعار بنسبة 15٪ على سلع أخرى".

واضاف: "هذه الطريقة تضمن عدم المساس بالسلع الأساسية الاستهلاكية فنحن على سبيل المثال مع رفع نسبة 15٪ على اسعار الدخان مقابل خفض أسعار حليب الأطفال"، موضحاً ان هذه الدراسة سيتم التحضير للاعلان الرسمي عنها قريباً واطلاق حملة تواقيع ما بين 70 الى 100 ألف توقيع في اطار الضغط لخفض الأسعار.

وفيما يخص سلع الأرز والشاي والسكر وسمك الفيليه والسمك مقطوع الرأس، اشار الى ان الدراسة اوصت بالبحث عن أسواق بديلة، أو العمل على تحديد وإلغاء الوكالات الحصرية، وفتح باب الاستيراد ما يوجد المنافسة الحقيقية المرتبطة بالجودة، ويؤدي إلى خفض أسعار هذه السلع، وامكانية تخفيض الجمارك، أو العمل على تخفيض قيمة الضريبة المضافة على تجار الجملة أو المحلات التجارية مقابل التزامها بتسعيرة مخفضة ومحددة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني.

وطالب وزارة الزراعة وبالتعاون مع لجنة الانقاذ الاقتصادي بوضع خطة دعم شاملة للمنتجات المحلية، ودعم مربي الماشية والدواجن وإلغاء ضريبة القيمة المضافة عنها، وتوفير غالب احتياجاتهم من الأدوية والفحوصات البيطرية بشكل مجاني، إضافة للعمل على توفير الأعلاف بسعر مخفض وإلغاء الوكالات الحصرية، وبالمقابل تحديد أسعار كيلو اللحم الحي من قبل وزارتي الزراعة والاقتصاد الوطني، ومن ثم تحديد كيلو اللحم سواء الدجاج أو الغنم أو البقر بتناسب وتوافق مع ثمن الكيلو الحي، مع ضمان عدم وجود فوارق كبيرة بينهما في السعر، وفي حال حاجة السوق إلى الاستيراد فعلى الحكومة إعطاء إعفاءات جمركية وضريبية للتجار وأصحاب الملاحم مقابل الالتزام بتسعيرة وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة، وكذلك الأمر بالنسبة للبيض وصناعة مشتقات الألبان والبقوليات.

وفيما يتعلق بالديزل، فقد اشارت الدراسة الى انه لا يخضع لبروتوكول باريس الاقتصادي وبالإمكان استيراده من أي دولة بأسعار أقل من السعر المستورد من إسرائيل، وكذلك الحال بالنسبة لغاز الطبخ حيث بالإمكان العمل على تخفيض قيمة الضريبة المضافة، أو قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو حتى إعفاء هذا النوع من الوقود من أي ضريبة لتوفيره لكل بيت في فلسطين.

قطاع التأمين لا يشكل سوى 1,5 % من مجمل الناتج المحلي

الريماوي: 80 % من العمالة في فلسطين غير مؤمنة

ضد إصابات العمل

* تأمين المركبات يشكل 63 % من مجمل أقساط التأمين * بروتوكول باريس الاقتصادي يحد من هامش حركة شركات التأمين الفلسطينية



محمد الريماوي

يجب على الدولة في كل مكان أن توفر الحماية لهذا القطاع كي يؤدي دوره، مشيراً إلى أن قطاع التأمين يعتبر حامياً للثروة القومية في كل الاقتصاديات.

وأشار إلى وجود ثغرات قانونية في هذا القطاع، لافتاً إلى أن بروتوكول باريس الاقتصادي يحد من هامش الحركة لشركات التأمين الفلسطينية فمثلاً في حالة وقوع حادث بين مركبتين واحدة فلسطينية وأخرى إسرائيلية وكان المتسبب السيارة الإسرائيلية لا يوجد آلية للتواصل بهدف تعويض المركبة الفلسطينية، قائلًا من الصعوبة بمكان حتى تكليف محام أو خبير لتخمين الأضرار المادية ومتابعة الحالة.

وتابع "في المقابل لو كان المتسبب بالحادث المركبة الفلسطينية يقوم الجانب الإسرائيلي باصلاح المركبة ويخصم التعويض من ضريبة المقاصة".

وبخصوص نظام النقاط الذي تعتمده شرطة المرور ومدى انعكاسه إيجاباً للحد من حوادث السير، قال الريماوي "لم نلمس انعكاس إيجابي لهذا النظام لأن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الحوادث مازالت قائمة".

وأكد أن ظاهرة ارتفاع الحوادث ظاهرة اجتماعية يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل كافة الجهات ذات العلاقة.

نسبته 63 % من مجمل أقساط التأمين في فلسطين، مشيراً إلى أن هذا الرقم يعد مرتفعاً لكنه ينسجم مع ما هو مسجل في دول العالم الثالث لأن التأمين على المركبات يعتبر الزامياً.

وأشار إلى أن حجم الاقساط على تأمينات المركبات يصل إلى 93 مليون دولار، مؤكداً أن حجم التعويضات على المركبات كبير كذلك وهو سبب في الخسائر التي تحققها بعض الشركات.

ونوه الريماوي إلى أنه لم يسبق لأي شركة تأمين أن رفعت دعوى ضد أي جهة رسمية أو غير رسمية تكون مسؤولة عن رداءة طريق تسبب في وقوع حادث سير وذلك بهدف تحميلها قيمة التعويضات.

وأضاف "كانت هناك تحركات في الفترة الأخيرة بالنسبة للأضرار المادية التي لحقت بكثير من المركبات نتيجة اعتداءات المستوطنين وهذه حوادث لا تغطيها وثائق التأمين"، منوهاً إلى أن الحكومة ابدت استعدادها لتعويض اصحاب مركبات تعرضوا لاعتداءات مستوطنين لكن لم يحدث أي شيء لغاية الآن".

ونوه إلى أنه في الدول الأخرى يعتبر قطاع التأمين جزءاً من القطاع المالي الذي يعد من أهم أبرز القطاعات الاقتصادية، وبالتالي

ستشمل ايداعات تحت التسوية ومخصصات لا تخضع للوعاء الضريبي وكذلك أقساط التأمينات على الحياة"، منوهاً إلى الأمور في طريقها للحل لكنها تسير ببطء شديد، موضحاً أن قطاع التأمين تعتبر من أكثر القطاعات الملزمة ضريبياً.

وفيما يتعلق بارتفاع حوادث السير في فلسطين مؤخراً، قال الريماوي أن هذا الموضوع متعدد ومتشابك وكل الأطراف تتحمل مسؤولية، مشيراً إلى أن التأمين يعد اليوم جزءاً من ثقافة أي شعب ولكننا في فلسطين نعاني من ترسيخ أهمية التأمين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والحضاري.

وأضاف "نحتاج إلى حملة توعية تمس كل المعنيين بقيادة المركبات"، مشيراً إلى أهمية أن تصبح الثقافة المرورية الواعية جزءاً من ثقافة المجتمع.

ولفت إلى أهمية اطلاق حملة توعية وطنية طويلة الأمد تشارك فيها جميع الأطراف ذات العلاقة، منها شركات التأمين ووزارة النقل والمواصلات والمجلس الأعلى للمرور وكافة الجهات الأخرى لخلق ثقافة تأمينية ومرورية سليمة منها كيفية الحد من حوادث السير.

وقال الريماوي إن حوادث السير المسجلة في فلسطين تعد من الأعلى في العالم مقارنة مع عدد السكان وعدد المركبات المستخدمة، منوهاً إلى أنه عند مقارنة فلسطين مع الدول المجاورة فإن نسبة حوادث السير ستكون مرتفعة.

وبين الريماوي أن عدم وجود بيئة مرورية سليمة من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى وقوع حوادث سير، منوهاً إلى أن فلسطين تفتقر لوجود طرق مؤهلة وتحتوي على شواخص مرورية، مشيراً إلى أن عدم مقدرة الشرطة الفلسطينية للوصول إلى مناطق سي الخاضعة أمنياً للجانب الإسرائيلي ومحدودية وصول الشرطة للطرق الخارجية يلعبان دوراً كبيراً في ارتفاع نسبة الحوادث.

وأكد الريماوي وجود تقصير بخصوص نشر التوعية المرورية، منوهاً إلى أنه في الدول الأخرى تشمل حملات التوعية كافة وسائل الإعلام وتخصص برامج يومية لنشر الثقافة المرورية وهو غير متوفر في فلسطين.

ونوه إلى أن تأمينات المركبات تشكل ما

حياة وسوق أيهم أبوغوش

أعلن محمد الريماوي نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين ان 75-80 % من مجمل العمالة في فلسطين ليست مؤمنة ضد اصابات العمل، مشيراً إلى أن ذلك يمثل مخالفة صريحة لقانون العمل رقم 7 لعام 2000 والذي يفرض على كل رب عمل أن يقوم بتأمين عماله من أخطار اصابات العمل.

وحمل الريماوي في لقاء مع "حياة وسوق" وزارة العمل مسؤولية عدم تطبيق القانون، داعياً إياها إلى أخذ دورها في هذا الجانب، قائلًا "صحيح ان لنا في شركات التأمين مصلحة لأن تطبيق القانون سيساهم في زيادة حجم أقساط التأمين، لكن يجب في المقابل يجب أن نحافظ على سلامة الأيدي العاملة من خلال توفير وثيقة تأمين تحمي العاملين من اصابات العمل".

وفي تقييمه للوضع الذي يعيشه قطاع التأمين الفلسطيني، أشار الريماوي إلى أن هذا القطاع واعد لكنه ما زال صغيراً حيث تبلغ مساهمته 1-1,5 % في الناتج القومي، منوهاً إلى أن هذا الرقم ضعيف جداً خاصة أن مساهمة قطاع التأمين في الدول الأخرى تصل 10-15 % من الناتج القومي.

وأضاف "نعتقد جازمين بأن هذه النسبة قابلة للزيادة اذا تضافرت الجهود بين جميع الأطراف ذات العلاقة في قطاع التأمين".

ولفت إلى أن قطاع التأمين يعاني من عدة مشاكل أبرزها عدم التزام الشركات بقانون التأمين وتعليمات هيئة سوق رأس المال وهي الجهة الرقابية على شركات التأمين، إضافة إلى وجود مشاكل عالقة مع دائرة ضريبة الدخل.

ولفت الريماوي إلى أن اتحاد شركات التأمين على تواصل مع وزارة العمل بهدف تفعيل الالتزام بقانون العمل كما أنه على تواصل مع القطاع الطبي لحل الكثير من الإشكاليات، معتبراً أن التقدم في بلادنا يسير بشكل بطيء وبالتالي النتائج لا تكون كما ينبغي.

وبخصوص المشاكل مع دائرة ضريبة الدخل، أوضح الريماوي ان هذه المشاكل تتعلق بآلية احتساب ضريبة الدخل وان كانت

المقدم أبو زنيد: شرطة المرور حرت 104500 مخالفة خلال 2013 بزيادة نسبتها 10 %

40 % من المركبات في الضفة تلقت مخالفات مرورية العام الماضي

الأرقام تؤكد ارتفاع حوادث السير وحالات الوفاة الناجمة عنها رغم تفعيل نظام العقوبات

ورفض أبوزنيد بعض التحليلات التي تعيد سبب وقوع حوادث السير في فلسطين إلى حالة الطرق، مضيفاً: "الاحصائيات والبيانات المتوفرة لدينا تظهر أن غالبية الحوادث لا تقع بسبب حالة الطرق ولا بسبب المركبة وإنما بسبب سلوك السائق الذي يتحمل المسؤولية في 90 % من الحوادث المسجلة"، مشيراً إلى أن الطريق تكون السبب في حالة وجود خلل في التخطيط الهندسي مثل وجود طرد مركزي عكسي يميل إلى القاء المركبة خارج المحور ولا يؤمن لها الجاذبية العالمية وهي نسبة ضئيلة من مجمل الحوادث المسجلة.

ويعتقد أبوزنيد ان السائقين في فلسطين يحصلون على رخص السياقة بجدارة، بعد الخضوع لاختبارات حقيقية كفيلة بتأهيلهم، نافياً أن يكون سائقون حصلوا على رخص سياقة رغم عدم أهليتهم.

وقال إن نسبة مسؤولية المركبة عن حوادث الطرق في فلسطين وصلت إلى 1 % فقط، رافضاً ما تناولته تقارير صحفية حول وجود تساهل في منح تراخيص المركبات. وأضاف: "يوجد لدينا في فلسطين أسطول نقل حديث مقارنة مع الدول القريبة، حيث يوجد عمر افتراضي للمركبة العمومية والحافلة ما يعني ان مدى صلاحية المركبة لا يعد سبباً رئيسياً لوقوع حوادث السير".

وطالب أبوزنيد بتضافر جهود كافة القطاعات الحكومية والأهلية للحد من مشكلة حوادث الطرق، مؤكداً ضرورة طرح هذا الموضوع على جدول اهتمام المجتمع الفلسطيني، مشيراً إلى أهمية التوعية المرورية في صفوف الشباب منوهاً إلى أن 80 % من الذين توفوا في حوادث سير هم دون سن الـ45.

ولفت إلى نجاح دول العديد من الدول في خفض نسبة حوادث السير عن طريق اطلاق حملات توعية منها الدول الاسكندنافية واسبانيا.

وأضاف: "المسألة تتعلق بالوعي فمثلاً دولة مثل النرويج عدد سكانها خمسة ملايين لا تتجاوز فيها عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير في السنة 20 حالة وفاة، بينما في دولة اخرى يوجد فيها نفس عدد السكان قد يصل عدد الوفيات إلى 700 حالة وفاة في السنة الواحدة".



المقدم ابو زنيد

رادعة فالعقوبات لدينا إذا ما قورنت مع ما هو مطبق لدى دول العالم الاخرى ستجدها بسيطة.

وأضاف: كثيراً عندما نجد أن قانون المرور رقم (5) لعام 2000 لا يتضمن بعض المواد، نلجأ لقانون العقوبات باعتباره الأصل العام في التجريم، ويحمل الرقم 16 لسنة 1960. ولفت إلى أن بعض العقوبات مخالفتها تبلغ خمسة دنانير أردنية منها على سبيل المثال اشغال الطريق العام دون إذن، رغم ان حوادث وقعت نتيجة هذا السبب ونتج عنها وفيات.

وأكد ان تطبيق القانون يسير بوتيرة عالية جداً، ولكن ذلك ليس كافياً للحد من حوادث السير، فالأمر يتعلق ايضا بضعف التشريع وبنقص التوعية المرورية.

وأشار إلى سبب آخر في وقوع الحوادث وهو التخطيط الهندسي والإشارات التي تحكم العملية المرورية، فالتخطيط الهندسي بدأ منذ فترة قريبة فقط وبدأنا نلمس وجود شوارع معبدة تتضمن اشارات وسواتر حماية على الجوانب.

وخلص أبوزنيد إلى أن أي نقص في أي من الجوانب الأربعة التشريعية والتعليم والعقوبات والتصميم الهندسي يجعل الخطر حاضراً.

إلى أن كافة الدول تبذل جهوداً في مكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

وأشار إلى أن نحو مليون إنسان يموتون سنوياً في العالم بسبب حوادث الطرق، لافتاً إلى أن فلسطين شأنها كباقي الدول تعاني من حوادث السير، مبيناً وجود عدة أسباب تتوزع بين السائق والمركبة والطريق والأحوال الجوية.

وأضاف أبو زنيد أن المحور الأساس في الحوادث يبقى الإنسان لأنه هو من يستخدم المركبة وهو من صنعها ووظفها وهو الذي يهمل كذلك في اصلاحها وصيانتها ميكانيكياً وفنياً، بالإضافة إلى تحكمه بالخطر وامتلاكه أدوات الحد من الضرر.

ولفت إلى أن الجهود في فلسطين وجهت نحو الإنسان من خلال اطلاق حملات توعية وتثقيف لجيل النشء في المدارس والجامعات وكافة المؤسسات المجتمعية لنشر ثقافة مرورية سليمة.

وأكد أبوزنيد وجود حاجة لقرار التشريعات اللازمة لتغطية جميع الحالات والسلوكيات التي من الممكن ان ترد في مرفق المرور وتحتوي على خطر بحيث تكون مجرمة ولا يفلت اي مجرم من العقوبة، منوهاً إلى ضرورة أن تكون التشريعات والقوانين

حياة وسوق أيهم أبوغوش

أكد مدير عام المرور في الضفة الغربية المقدم أبو زنيد أبو زنيد أن شرطة المرور حرت في الضفة العام الماضي 104500 مخالفة مرورية ما يعني أن نحو 40 % من المركبات في الضفة تلقت مخالفة مرورية (إذا ما تم احتساب عدد المخالفات مقارنة مع عدد المركبات، علماً ان عدد المركبات في الضفة لا يتجاوز 250 ألف مركبة).

وقال أبوزنيد خلال لقاء مع "حياة وسوق" إن عدد المخالفات المرورية التي تم تحريرها خلال العام الماضي زاد بنسبة 10 % مقارنة مع عام 2012، ورغم ذلك فإن الأرقام تدل على ارتفاع نسبة حوادث السير خاصة المميتة منها.

وأشار إلى أن عدد حوادث السير في الضفة بلغ خلال العام الماضي 7823 حادثاً تسببت بوفاة 143 مواطناً، بينما سجل في العام 2012 (120) حالة وفاة، مشيراً إلى ان نصف حوادث السير المسجلة تسببت في اصابات بشرية، قائلًا: "20 % من الأسرة في مستشفيات الضفة تشغلها إصابات ناجمة عن حوادث الطرق".

ورغم ما تقدم، فإن أبوزنيد يرى أن نسبة حوادث السير في فلسطين مقارنة مع دول العالم الأخرى ما زالت بسيطة.

وعاد للتأكيد أن حوادث السير تشهد ارتفاعاً في فلسطين عاماً بعد آخر مرجعاً ذلك إلى عدة أسباب منها سهولة الحصول على المركبة، فالمواطنون اليوم يشترون سيارات عن طريق البنوك، كما تنتشر ظاهرة السيارات المشطوبة، ولكن السبب الرئيسي باعتقاد أبوزنيد يتمثل في عدم وجود الوعي الكافي للتعامل مع المركبة، كما ان الثقافة المرورية منعدمة فالطفل مثلاً لا يعرف كيف يقطع الشارع، مؤكداً أن كثيراً من الحوادث يقع نتيجة دهس أطفال وهذه من الظواهر الغريبة غير الموجودة في الدول المتقدمة ما يدل على ضعف الثقافة المرورية في فلسطين.

وقال أبو زنيد إن حوادث السير أصبحت آفة تواجه دول العالم على اختلاف ثقافتها سواء كانت تلك الدول متقدمة وفيها نسب تعليم عالية أو مجتمعات أقل تحضرًا وتعلمًا، مشيراً

مدير عام صندوق الزكاة وعضو مجلس ادارة صندوق النفقة الفلسطيني جمال قاسم:

بدأنا الاستثمار في ممتلكات وأمالك الوقف الاسلامي .. والعقارات مستأجرة بمبالغ قليلة

***أفكار لاقامة بنك لادارة أموال الزكاة *خمسة مشاريع مع القطاع الخاص برأس مال 10 ملايين دولار *يجري العمل على تأسيس "صندوق الاقراض الدوار"**



جمال قاسم

العائلات الفقيرة، وهذه الأموال تأتي من مؤسسات خيرية خارجية، كما توجد لدينا مصارف شرعية ومشاف ومدارس للأيتام ودور لتحفيظ القرآن، وهذه جميعها نتحمل مسؤوليتها. وكشف قاسم عن وجود أفكار وتوجهات لاقامة بنك لادارة أموال الزكاة. وقال: "لو ان جميع المسلمين يدفعون ما عليهم من فرض الزكاة لأمكن استثمار الكثير من هذه الأموال".

امتناع المكلفين وشح الموارد

وفيما يتعلق بصندوق النفقة اوضح قاسم انه يتكفل بتوفير النفقة لـ 10000 حالة من نساء واطفال وشيوخ ممن حكم القاضي الشرعي لهم بالحصول على النفقة.

واضاف: "يقوم الصندوق بدفع الأموال لهذه الحالات الى ان يتم تحصيلها من المكلفين بها بالتشبيك والتنسيق مع كافة الجهات ذات الاختصاص كالشرطة ووزارات النقل والمالية وسلطة الأراضي، للتعامل وحجز أموال المكلفين أو الممتنعين عن الدفع".

وأكد قاسم ان الصندوق يواجه مشاكل في التحصيل اما لوجود هؤلاء خارج البلاد أو هروبهم لداخل مناطق (ج)، بالاضافة الى شح الموارد المالية وبالتالي يصبح صعبا على الصندوق استثمار الأموال مثلما كان سابقا حيث كان عدد المستفيدين محدودا مقارنة بالوقت

بنك لادارة أموال الزكاة

وحول صندوق أموال الزكاة بين قاسم ان الصندوق يعمل بشكل مستقل ماليا لكنه يتبع لوزارة الأوقاف وهو مؤسسة نمووية تشرف على لجنة زكاة مركزية بمحافظات الوطن ويدير اعمالها ويشرف على اربعة قطاعات تعليمية وصحية وتربوية واجتماعية وعيادات ومشاف ورياض اطفال ومدارس تعليم القرآن تخدم في مجملها 135000 مواطن، بالاضافة الى ان الصندوق ينظم اعمال الزكاة .

واضاف انه يجري العمل الآن على تأسيس صندوق صغير للاقراض يسمى "صندوق الاقراض الدوار" بالتعاون بين الأوقاف وأحد البنوك ودول الاتحاد الاوربي لتوفير القروض الصغيرة للعائلات الفقيرة لاقامة مشاريع صغيرة.

وقال قاسم: "اننا بحاجة الى قانون لصندوق الزكاة الفلسطيني، وتوجد لدينا دراسة اولية لهذا المشروع الذي سيتم عرضه على مجلس الوزراء لمناقشته وقراره ليساهم في تحقيق التنمية المستدامة في معظم الأراضي الفلسطينية".

واضاف: "صندوق الزكاة يقدم مساعدات مالية وغيرها لـ 250000 محتاج وفقير، ويتكفل بتوفير المساعدات المالية لـ 25000 يتيم ویتيمة وينفق 6 ملايين دولار سنويا على

حياة وسوق ملكي سليمان

أكد جمال قاسم مدير عام صندوق الزكاة وعضو مجلس ادارة صندوق النفقة الفلسطيني ان الحديث عن الاستثمار في أموال الزكاة والنفقة والوقف الاسلامي مبالغ فيه لاجتينا الى استصدار تشريعات وقوانين ومحاكم وقفية تنظم عمل هذه الاستثمارات، منوها الى ان أملاك الوقف الاسلامي كثيرة ويمكن وصفها بـ "امبراطورية الأملاك".

وقال قاسم لـ "حياة وسوق" ان "العقارات في مجملها مستأجرة بمبالغ قليلة، ورغم ذلك فقد بدأنا الاستثمار في ممتلكات وأمالك الوقف الاسلامي بعد ان شكلت العام الماضي لجنة متخصصة باستثمارها مكونة من وزارات الأوقاف والمالية والأشغال العامة، كما تم تأسيس وحدة استثمار ومشاريع بوزارة الأوقاف لدراسة امكانية الاستثمار.

وأضاف قاسم ان اللجنة باشرت باكورة أعمالها مع القطاع الخاص بالبدء باقامة خمسة مشاريع استثمارية بمحافظات الوطن برأس مال مقداره 10 ملايين دولار، على ان تعود هذه المشاريع لملكية الأوقاف بعد انقضاء العقد الموقع، مشيرا الى ان هذه الخطوة جيدة وموفقة.

ورشة تؤكد ضرورة مواصلة التعاون بين قطاع التأمين وشرطة المرور



متحدثون في الورشة

حياة وسوق

الورشة التي تشكل انعكاسا لتوجيهات مدير عام الشرطة اللواء حازم عطا الله للوقوف على احتياجات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعمل على درء مضاير حوادث المرور وبث الطمأنينة في المجتمع الفلسطيني.

وتضمنت الورشة خمس جلسات حيث تحدث المقدم أبو زنيد في الجلسة الأولى عن النظام القانوني الفلسطيني في حوادث المرور، ثم قدم الرائد منصور دراغمة في الجلسة الثانية عرضا حول كيفية كشف الحوادث المزورة.

وتخلل الجلسة الثالثة من ورشة العمل التي شارك فيها ما يقارب 70 موظفا من شركات التأمين شرح حول التحقيق في أنواع الحوادث المرورية المختلفة قدمه الرائد ثابت السعدي. وقدم النقيب أمجد الوزني في الجلسة الرابعة عرضا حول التحقيق الفني في الحوادث. بدوره قام الملازم أول حامد البسطامي بتقديم الجلسة

نظم الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين بالتعاون مع شرطة المرور أمس ورشة بعنوان "فنيات التحقيق في حوادث المرور" وذلك في المقر العام لجمعية الهلال الأحمر.

وافتح الورشة محمد الريماوي نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين حيث رحب بالحضور والمقدم أبو زنيد أبو زنيد مدير عام شرطة المرور وطاقم ضباط إدارة المرور مشيدا بالتعاون المثمر بين شرطة المرور وقطاع التأمين، وأكد أهمية مساعي الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين بالشراكة مع شركات التأمين في تفعيل العملية التدريبية للعاملين في هذا القطاع. بدوره أكد المقدم أبو زنيد أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص مشيدا بمبادرة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين في تنظيم هذه

التأمين التدريبية لموظفي القطاع لعام 2014 حيث تشكل هذه الخطة محورا أساسيا من محاور استراتيجية إتحاد شركات التأمين وهو العمل على تطوير كفاءات الموارد البشرية في قطاع التأمين.

التعاون بين قطاع التأمين الفلسطيني وشرطة المرور. وفي نهاية الورشة قدم الريماوي درعا تكريمية للمقدم أبو زنيد. يذكر أن الورشة تندرج ضمن خطة الإتحاد الفلسطيني لشركات

الأخيرة التي طرح فيها نموذج حادث مروري مع وفيات. وتم اختتام الورشة بمناقشة المواضيع التي تم تقديمها من المتحدثين من شرطة المرور وتقديم توصيات بضرورة مواصلة



مؤسسة مجتمعات عالمية تحكي قصصا من التميز في تجارب النساء الرائدات



فديما التي بدأت مسيرتها العملية كموظفة في أحد مكاتب الهندسة تقول: "كان الجميع ينظرون للمرأة بأنها أقل مستوى من الرجل، وينظرون إليها باعتبارها مكسبا ماديا، فهم يعتقدون انها لن تطلب راتباً مساوياً لما سيطلبه الرجل. كما أنه يتم استغلال المهندسة في القيام بمهام أخرى مثل السكرتاريا".

وتضيف ديمًا: "أدركت من خلال التجربة أن هذا العمل ليس الهدف الذي أسعى إليه، فتركت المكتب الهندسي للعمل كمعيدة في جامعة بيرزيت، وحصلت على درجة الماجستير في التخطيط والتصميم العمراني والحضرية. بعدها عملت كمهندسة في بلدية البيرة، وأصبحت رئيسة قسم التخطيط، وتقوم بمهام عدة في البلدية والتي يتم تحويل المعاملات الهندسية العالقة لإيجاد حلول تجمع بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للمراجعين.

لكن نظرة المجتمع الدونية لأداء المرأة بقيت تلاحقها خلال عملها في البلدية؛ تقول ديمًا: "كثير من المراجعين لم يتقبلوا أن ترفض طلباتهم أو تصحح مخططاتهم امرأة"، وأضافت ديمًا: "لكنهم مع الزمن يدركون أن الجودة هي المقياس! فقد حدث ورفضت طلب أحد المراجعين، فخرج من مكنتي غاضباً، لكنه بعد فترة من الزمن عاد مجدداً ليعتذر مني ويقول: "والله يا مهندسة إنتي بتعبي مكانك".

ومن خلال تجربتها تحاول ديمًا مساعدة النساء فتقول: "لا يجب أن تكون النساء عرضة للتشاؤم من أول عقبة تواجههن في الحياة، هذه العقبة يجب أن تكون الحافز الذي يدفعهن لتطوير قدراتهن، والاستفادة منها بشكل إيجابي".

عنصر أساسي في المجتمع، ولديها نفس قدرات وكفاءات الذكور، لا أؤمن باليأس وعلى الفتاة أن تتخذ دورها كعضو فعال في المجتمع".

حنان مصلح - مديرة بلدية بيت ساحور

"التوازن هو أهم شيء في الحياة، فإهمال العائلة لصالح العمل، سيؤدي إلى الفشل في أحدهما". بهذه الكلمات البسيطة لخصت لنا حنان مسيرتها المهنية في الهندسة إلى جانب إدارة البلدية ومشاريعها.

فحنان التي تعتبر مثالا للمثابرة، شغلت عدد من المناصب في بلدية بيت ساحور، قبل أن تصبح أول سيدة تدير البلدية، وواحدة من أول النساء اللواتي يشغلن هذا المنصب فلسطينياً. فتقول حنان: "استطعت أن أثبت أنني استحق هذا المنصب، وبدأنا العمل على العديد من المشاريع التي نأمل بأن تتحول إلى إنجازات تؤثر إيجابياً على البلدية، وعلى مدينة بيت ساحور بشكل عام". وتضيف حنان: "كان العمل بجد هو الطريقة الأفضل لإثبات قدراتي، واليوم وبعد شهرين من استلامي لهذا المنصب استطعت القول أننا نعمل بجدية لتجاوز آخر الصعوبات كي نتفرغ بعدها لتحقيق الإنجازات التي نأمل أن تبدأ ملامحها ترسم على الأرض قريباً". ورغم أن منصب حنان الجديد يتطلب منها العمل ساعات إضافية، إلا أن عائلتها تشكل مصدر دعم رئيسي لها، فتقول حنان: "لدي 4 أبناء، اعتادوا دوماً على دعمي من خلال الاعتماد على أنفسهم، وما يميزنا هو القدرة على خلق التوازن بين العمل والعائلة".

ديما جودة - رئيس قسم التخطيط في بلدية البيرة

تجلس هادئة خلف أكوام من المخططات، في مكتب لا يزوره إلا أعداد متتالية من المهندسين الذكور حاملين في جعبتهم خرائط بحاجة للموافقة، فتساعدهم والابتسام اللطيفة لا تفارق شفيتها، وحين تتحدث ينصت الجميع في انتظار ما ستقوله، فكلماها موزون تختاره بعناية،

جعبتهن زاخرة بقصص رائعة الجمال تعكس الطموح المجدول بالإرادة، وحياتهن تنيرها عزيمة وتجربة طويلة لم تخل من صعوبات، هن النساء اللواتي نفتخر بأننا عملنا معهن لمدة طويلة، فتشاركنا النجاحات والإنجازات سوياً. وما نحن في هذا الشهر الذي نحتفل فيه بيوم المرأة، وعيد الأم، نفخر بأن نقدم لكم قصص مجموعة صغيرة منهن، لنسلط الضوء على إنجازاتهن وسعيهن الدائم نحو الصدارة.

دانيا غزاونة - رئيسة مجلس شبابي الرام

تمتاز دانيا بنت الـ 21 عاماً بقدرتها على إبهار كل من التقاها، فهي تسحر كل من تعرف عليها بضحكتها، وعزيمتها. تعودت دانيا مساعدة كل من احتاجها، وحولت تطوعها إلى أسلوب حياة، انضمت إلى مجلس شبابي الرام لتصبح رمزا لبنات جيلها على مستوى الوطن، عن بداياتها تقول دانيا: "عانيت لتغيير نظرة المجتمع لمسألة وجود أنثى كرئيسة للمجلس الشبابي حيث الغالبية من الذكور، وفي يوم انتخابي صوت 6 من الذكور ضدي كوني أنثى، لكننا تجاوزنا هذه المسألة عن طريق العلاقة الأخوية، وتعميم فكرة أن كلنا رئيس للمجلس".

وتضيف دانيا، "كانت جدتي في العمل تثير استغراب أعضاء المجلس، فقد ظنوا أنني أبالغ في الجدية، إلا أنني أرى العضوية في المجلس ورئاسته هي مسؤولية كبيرة.. فالمجلس غير حياتي، وورش العمل، وممارسة العمل التطوعي والمجتمعي فرصة للتعبير عن حبي لبلدي، وتطوير شخصيتي".

لكن تجربة دانيا تعرضت في مراحلها الطويلة لبعض العقبات، التي حاولت التخفيف من عزيمتها، فتقول دانيا: "أهم العقبات التي تواجهني هي العقليات السائدة في مجتمعنا، والتي لا تتفهم ظهور فتاة على شاشات التلفزيون أو الصحف، أو أن تكون رئيسة مجلس شبابي تمارس نشاطات في الأماكن العامة، لكن الثقة التي أحظى بها من أهلي تدفعني للاستمرار في نشاطي"، وتضيف دانيا: "هناك رسالة سأدافع عنها دوماً: الفتاة

تنزيلات عشوائية في السوق الكرمية.. ولا رقيب!

حياة وسوق مراد ياسين

PART

SALE

25%

TO

75%

تشهد أسواق مدينة طولكرم تراجعاً ملحوظاً في الحركة الشرائية للمستهلكين ما دفع الكثير من أصحاب المحلات التجارية الى الاعلان عن حملات تنزيلات تصل الى 50٪ تحت عناوين "العروض الخاصة" أو "تخفيضات شاملة لا تفوتك".

المواطنون يشككون في حقيقة هذه التنزيلات ويصفون العروض بـ"الوهمية"، ويتهمون أصحاب المحلات التجارية بالاستغلال ورفع الأسعار بدلا من ذلك.

عدد من التجار اكدوا لـ "حياة وسوق" أنهم اتبعوا سياسة التنزيلات نظراً للحركة الشرائية شبه المعدومة في الأسواق الكرمية ونتيجة تأخر سقوط الأمطار هذا الموسم ما كان له اثر سلبي في تسويق المنتجات الشتوية هذا العام، مؤكداً ان حملة التنزيلات "المؤلمة" التي اعلنوا عنها لم تجنبهم الخسائر المالية الفادحة التي لحقت بهم جراء تكديس البضائع الشتوية في محلاتهم التجارية.

مدير وزارة الاقتصاد في طولكرم كمال غانم يقول: "قبل اعلان التخفيضات لا بد من إجراءات للحصول على التصاريح المتعلقة بالتخفيضات من خلال نموذج طلب يقوم التاجر بتعبئته يتعلق بالمنشأة التجارية وهويتها وأنواع السلع المراد تخفيضها والأسباب التي تدعوه إلى عمل التخفيضات ونوعها سواء موسمية أو تصفية نهائية والمدة اللازمة للتخفيضات على أن يتقدم قبل الموعد بشهر والجهات المعنية تقوم بجولات ميدانية للتأكد من تقديم نسبة التخفيضات المصرح بها وضبط أي مخالفة تقع فيها تلك المحلات".

ويؤكد غانم أن الوزارة سبق أن أعلنت الغرفة التجارية وحذرت أصحاب

المحلات التجارية من القيام بحملات تنزيلات دون الحصول على تصريح من الوزارة، معتبراً أن أغلبية حملات التنزيلات تنفذها العديد من المحلات التجارية تتم بصورة عشوائية ودون اخذ اذن مسبق من الوزارة، "وعادة ما تكون وهمية اذا لم تتم مراقبتها من قبل الجهات ذات الاختصاص". حسب غانم.

ويضيف: "التخفيضات على أسعار السلع أمر مفيد للبائع الذي يزيد أرباحه، وللمستهلك الذي يبحث عن كل ما هو جديد وجيد وبسعر

موازنة في مشترياتها وتسويق جزء كبير من بضائعها في هذه المناسبات.

صاحب متجر للملابس يقول: "ان حملة التنزيلات التي يعلنون عنها من حين لآخر نتيجة للوضع التجاري السيئ"، مؤكداً ان الديون التي تراكمت عليه تجاوزت الـ 200 الف شيقل، معتبراً "انه لا يعقل ان نقوم بحملة تنزيلات وهمية ونحن نمر في ظروف صعبة للغاية وبحاجة ماسة الى سيولة نقدية لسداد الشيكات المتركمة علينا للتجار المستوردين".

إلى أن ما يعزز فرص التلاعب ببطاقة الأسعار، أن الكثير من المحلات التجارية لا تلتزم أصلاً بوضع بطاقة السعر على السلعة في جميع الأوقات سواء وجدت التخفيضات أم لا.

ويرى رئيس الغرفة التجارية في طولكرم حسن القيسي أن الأسعار ترتفع في المواسم والمناسبات، وبعض الشركات والمؤسسات تضع أهمية كبيرة للمواسم والمناسبات لتقوم بنشر مثل هذه الإعلانات عن التخفيضات بجميع أجهزة الإعلام، فقط لجلب الزبون، وللوصول إلى

والنسب المعلن عنها؟ واكد غانم أن الكثير من المحلات التجارية لا تلتزم بالقواعد التنظيمية للتخفيضات، فتضع نسبة تخفيضات تصل مثلاً إلى (70٪)، وهي نسبة خيالية، حيث من المفترض أن يكون التخفيض من السعر الأصلي للسلعة في الشهر الذي يسبق التخفيض، ولكن الذي يحصل أنه يتم وضع سعر مبالغ فيه على بطاقة السعر وإن لم تكن تباع بهذه السعر أصلاً في السابق، ولكي يقتنع المستهلك -أو يخدع- أن هناك تخفيضاً حقيقياً، لافتاً

معقول، معتبراً أن القوانين في كل دول العالم تنظم مسائل التخفيضات بقواعد محددة وواضحة، حماية للمستهلك من تلاعب التجار وخداعهم، فالمستهلكون في الدول الغربية ينتظرون مواسم التخفيضات على أحر من الجمر للتسوق، وإذا كان الإعلان عن تخفيضات تصل إلى (50٪) مثلاً من السعر الأصلي فهي كذلك تكون، متسائلاً: هل الأمر ذاته ينطبق على التخفيضات المعلنة في الأسواق الكرمية، وهل هناك ثقة من المستهلكين بهذه التخفيضات

تجار غزيون يقعون في فخ التجارة بالسجائر .. والخسائر بالملايين

حياة وسوق

نادر القصير

دفعت حالة الركود وتراجع الحركة التجارية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة، عشرات التجار والمستثمرين للتوجه إلى المتاجرة بالسجائر المصرية المهربة، ما أوقعهم في فخ الخسائر الكبيرة التي طالت العديد منهم، حتى أصحاب الخبرة منهم.

وبعد مرور عدة أشهر على إغلاق المئات من الأنفاق نتيجة الحملة المصرية المتواصلة عليها وما رافقها من إجراءات أمنية على الشريط الحدودي في الجانب المصري ونشر الحواجز بين المدن المصرية التي تمر من خلالها البضائع المهربة، فإن خسائر فادحة تكبدها تجار غزة بعد مصادرة كميات كبيرة من بضائعهم على الحواجز الأمنية داخل سيناء، وكل ذلك أثر على حركة تهريب البضائع واختفت أعداد كبيرة من السلع التي اعتاد المواطن الغزي عليها إلا السجائر التي ما زالت تتربع على عرش السلع المهربة، التي لم يطرأ ارتفاع على أسعارها رغم صعوبة التهريب، الأمر الذي يثير التساؤلات.

تجارة خاسرة

وفي معرض رده على تساؤلات "حياة وسوق" فيما يتعلق باستقرار أسعار السجائر وتوافرها رغم صعوبة التهريب بغزة أكد أبو رامي أحد كبار تجار السجائر برفح أن "ما حدث فخ كبير وقع فيه كل المتاجرين بالسجائر واستفاد منه المواطنون"، موضحاً أن "إغلاق الأنفاق بشكل شبه نهائي قبل ستة أشهر تحديداً وما تبعها من إجراءات أمنية مصرية على الحدود، واختفاء العديد من السلع فتحت شهية تجار السجائر لشراء كميات كبيرة وبأسعار مرتفعة".

وقال: "أغلبية تجار السجائر وغيرهم من التجار الذين تأثروا بحالة الركود التي اجتاحت أسواق غزة توجهوا للتجارة بها لاعتقادهم بأنهم سيعوضون خسائرهم ويشغلون أموالهم، لكن الجميع تفاجأ

أن الأسعار التي اشتروا بها السجائر سرعان ما انخفضت داخل الأراضي المصرية التي رفع تجارها السجائر وقت الطلب من تجار غزة من 3600 جنيه مصري إلى 8200 جنيه للكرتونة الواحدة والتي تحتوي على 50 "كروز"، وعندما تكدست السجائر بالقطاع وتراجع الطلب عليها عرض التجار المصريون السجائر بأسعار أقل بكثير حيث تراجع سعر الكرتونة إلى 5000 جنيه، فذهب التجار لشراء كميات أخرى لتعويض خسائرهم من تلك المكدسة لديهم، لكن ما حدث كان مخالفاً لكل توقعاتهم".

ويؤكد أبو رامي انه خسر ما يقارب من 50 ألف دولار في صفقة واحدة، مشيراً الى ان تجارا آخرون وصلت خسائرهم لنصف مليون في صفقة واحدة.

وعزا أبو رامي الأسباب إلى زيادة عدد المنافسين في السوق نتيجة توجه صغار التجار للتجارة بالسجائر دون ان تتوفر لديهم الخبرة ولم يصبروا على جمع أموالهم نتيجة مخاوفهم من خسائر أكبر قد تحيط بهم إذا ما تأخر تخزينها، فقاموا باغراق السوق بها بأسعار تزيد قليلاً عن أسعارها في الأوقات الاعتيادية للتهريب لكن كثرة السجائر ادري لانخفاض أسعارها.

ويقول خميس راضي إنه كان يمتلك حصة في نفق للتهريب جمع خلالها مبلغاً من المال ادخره من عمله السابق، مشيراً إلى أنه فكر كثيراً في وجهة استثماره، لكن صعوبة الأوضاع الاقتصادية وفشل مشاريع كثيرة حاول غيره تنفيذها دفعه للتفكير في التوجه للتجارة في السجائر.

واضاف: "أتوجه لأسواق القطاع الأسبوعية خاصة "سوق السبت" برفح لتصريف بضائتي لكنني فشلت وعلى مدار ثلاثة أشهر من تصريف الكمية التي دفعت فيها كل ما أملك من المال ما دفعني لمراقبة الأسعار والبيع عند تحسن السعر".

ويؤكد صابر أبو ليدة انه كان يتاجر في البضائع المصرية المهربة كالأجبان والشوكولاتة والمواد الغذائية، إلا أن اختفاءها من الأسواق نتيجة صعوبة التهريب تسبب في توقفه عن العمل.

وأضاف: "بعد إغلاق أغلبية الأنفاق توقعت كغيري أن تخزين السجائر قد يدر أرباحاً كبيرة علي، فقامت باستثمار أموالتي التي جمعتها في السنوات الماضية كميات كبيرة من السجائر، لكن الأسعار لم تأت وفقاً لتوقعات التجار حيث ارتفعت نسبة المنافسة بينهم وهناك من يمتلك الملايين وقام بشراء كميات كبيرة ومن الصعب منافسته". وتابع: "نظراً لان السجائر صعب تخزينها لمدة زمنية تزيد عن ثلاثة أشهر، فقد اضطررت لبيع أكثر من نصف الكمية التي اشتريتها بخسارة تصل 20٪"، مبيناً أنه في الشهر الأول استطاع جباية أرباح دفعته لشراء كميات أخرى، لكن بأسعار أقل لتعويض الخسارة. وقال أبو ليدة انه يسعى الآن لتصريف السجائر التي بحوزته بأي ثمن خوفاً من تلفها ما يضاعف خسارته، مبيناً انه يقوم بعرض الكمية الموجودة لديه للتجار لشراؤها لكن الجميع لديهم كميات يسعون لبيعها ولا يشترون.

الوقوع بالفخ

أما التاجر رضوان خليل فيقول: "لم يكن مجالي المتاجرة بالسجائر، لكن للأسف خضعت لإلحاح العديد من أصدقائي التجار بعد أن أحاط الكساد أسواق غزة وتراجعت الحركة التجارية ولم يكن بالحسبان ان ما ينطبق على السلع ينطبق على السجائر، فالأوضاع الاقتصادية المتردية أرخت بظلالها على كل شيء ومن المنطقي أن تتأثر سوق السجائر".

واضاف: "اليوم بالكاد يستطيع المواطن توفير ثمن علبة سجائر ومنهم من يشتري سجائر (فرطاً) بشيقل أو شيقلين، لأنهم لا يملكون نقوداً".

وأكد أن العديد من التجار تكبدوا خسائر فادحة بعد أن توقعوا جناية أرباح كبيرة فخسروا ملايين الدولارات، مشيراً إلى أنه وقع في فخ المتاجرة بالسجائر.

وأكد خليل أنه لا يعتزم مواصلة العمل في تجارة السجائر ولا يعرف كيف يخرج منها بأقل الخسائر.



وقعتها جامعة بيرزيت وشركة "اجزولت تكنولوجيا"

اتفاقية لتعزيز التعاون وتقليل الفجوة بين الجانب الأكاديمي وحاجة السوق الفلسطينية

حياة وسوق

وقعت دائرة هندسة أنظمة الحاسوب في جامعة بيرزيت، وشركة "اجزولت تكنولوجيا" Exalt Technologies اتفاقية شراكة، لتعزيز التعاون وتقليل الفجوة بين الجانب الأكاديمي وحاجة السوق الفلسطينية.

وحضر التوقيع نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية د. هنري جقمان، وعميد كلية تكنولوجيا المعلومات د. علي جابر، والمدير التنفيذي لشركة "اجزولت تكنولوجيا" طارق معاينة، ورئيس دائرة هندسة أنظمة الحاسوب د. إياد طومار وبحضور نائب الرئيس المساعد للشؤون الأكاديمية د. وائل الهشلمون، والكادر التدريسي في دائرة هندسة أنظمة الحاسوب وعدد من طلبة كلية تكنولوجيا المعلومات.

وتحدث د. طومار عن الاتفاقية التي سيتم من خلالها القيام بالعديد من الأمور التي تهدف الى اغناء المعرفة العملية لدى الطلبة وتقليل الفجوة بين القطاع الأكاديمي وقطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات من خلال تنظيم ورشات عمل متخصصة في مواضيع مختلفة ومهمة



المعلومات على مدار العام الأكاديمي الحالي والعام الأكاديمي المقبل. وأعرب د. جقمان عن سعادته بتوقيع الاتفاقية التي تساهم في دعم الطلبة واكسابهم الخبرات العملية، واعدادهم للانخراط في سوق العمل بشكل أسرع وأيسر.

في تكنولوجيا المعلومات داخل حرم الجامعة، وكذلك ترتيب محاضرات (Guest lectures) في بعض المساقات التي تقدمها الدائرة، بالإضافة الى تدريب طلبة الدائرة في شركة اجزولت تكنولوجيا، والاستمرار في دعم حملة الكتب المدعومة لطلبة كلية تكنولوجيا

من جهته قدم د. جابر شكره لشركة "اجزولت تكنولوجيا"، متطلعاً لمزيد من التعاون من الشركة بشكل خاص وشركات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام في المستقبل.

من جهته قال معاينة: "نسعى عبر شركة (اجزولت تكنولوجيا) إلى دعم طلبة تكنولوجيا المعلومات، خاصة طلبة جامعة بيرزيت، والتي يشكل خريجوها العدد الأكبر بين موظفي الشركة، وسنقوم بتدريب الطلبة في شركتنا ودعم نشاطات الكلية والقيام بمحاضرات علمية"، مؤكداً في ذات السياق ضرورة تكامل القطاع الخاص والأكاديمي للنهوض بسوق العمل في فلسطين.

يذكر أن شركة "اجزولت تكنولوجيا" تأسست في رام الله عام 1997، بالشراكة مع شركة سيمنز العالمية بهدف انشاء مركز أبحاث وتطوير للبرمجيات المستخدمة في عدة مجالات. وقامت الشركة بتطوير البرمجيات حصرياً لشركة سيمنز الى أن تم الانفصال عنها عام 2003 لتبدأ الشركة تقديم خدماتها الى العديد من الزبائن في أنحاء العالم حيث استطاعت الحصول على ثقة العديد من الشركات العالمية.

حول الافتقار للأمن الغذائي في بلادنا؟

بقلم: الدكتور عقل أبو قرع

قبل عدة ايام، اشار تقرير صادر عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الى الارتفاع في عدد العائلات الفلسطينية التي لا تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية الاساسية، وبالتالي ازداد عدد الناس الذين يفتقرون الى الأمن الغذائي.

واضاف التقرير ان حوالي 195000 شخص في المخيمات في الضفة يفتقرون الى الأمن الغذائي ولا يحصلون على مساعدات غذائية، وان الوضع في غزة هو ليس بالأفضل، وان نسبة الافتقار الى الأمن الغذائي ارتفعت من 25% عام 2009 الى حوالي 35% عام 2012، ومن المتوقع ان تزداد هذه النسبة، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة " الفاو"، فان تحقيق الأمن الغذائي للجميع هو عنصر محوري في جهود المنظمة بغية تمكين الناس من الحصول دائماً على ما يكفيهم من الأغذية الجيدة، للتمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة. وتضيف "الفاو" ان "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تليبي احتياجاتهم الغذائية".

ومن هذا المنطلق أو التعريف للأمن الغذائي، فان هذا يعني ان اكثر من ثلث الفلسطينيين لم يتمكنوا من الحصول على أغذية كافية وسليمة في جميع الأوقات، بسبب الظروف المالية والأحوال الاقتصادية، وبما ان النسبة كانت في ازدياد، فانه من المتوقع ان تزداد هذا العام كذلك، هذا رغم الحملات لدعم الزراعة وتوفير الغذاء، ورغم الملايين من اموال الدول المانحة التي تتدفق، وفي العادة تحت شعار تحقيق التنمية المستدامة، ومنها استدامة انتاج وتوفير الغذاء وبالتالي استدامة الحصول عليه.

وعلى مستوى الدولة، "فان الأمن الغذائي يتحقق حين تنتج

من هذا الاستغلال ودعنا نفترض 25% من ذلك، وهذا يعني عائداً بحوالي 250 مليون دولار سنوياً، ومع توفير المزيد من الفرص للعمل، والحفاظ على الأسعار، وتوفير المنتج الوطني، والأهم تحفيز القطاع الزراعي كقطاع انتاجي مستدام، ومن تقليص الفجوة في انعدام الأمن الغذائي.

وان لم نستطع ان ننتج كل غذائنا الأساسي، فاننا من المفترض ان نكون قادرين على توفيره من الخارج، وبمصادرها الذاتية، ودون انتظار المساعدات والتي في العادة ترتبط بشروط وقيود وتوفر الظروف، وهذا يتطلب وكما تفعل الدول، وجود احتياطي من العملة الأجنبية للشراء وبالتالي توفير الغذاء وبالأسعار العالمية وبالجودة والسلامة اللازمين، وفي كل الاوقات، والا انعدم الأمن الغذائي للمواطن الفلسطيني.

وفي ظل التقلبات السياسية والاقتصادية، وكذلك في ظل التغيرات المناخية وتأثيرات الانسان على البيئة، وبالتالي ارتفاع درجة حرارة الارض، وقلّة الامطار في بعض بقاع الارض، واحتمالات التصحر وغياب المساحة الزراعية، اصبح الأمن الغذائي مفهوماً او واقعا غير مؤكد، وهناك بعض الدول التي باتت لا تستطيع انتاج الغذاء بسبب قلة الامطار والجفاف وبالتالي ازدادت فقراً، وبالتالي باتت لا تستطيع تغذية سكانها واصبحت عاجزة بسبب الفقر من الاستيراد، وما لذلك من عواقب على شكل مجاعات او تغيرات اجتماعية وجغرافية وسياسية متعددة.

ونحن، ولكي نضع الخطط لجسر أو تخفيف فجوة الأمن الغذائي للفلسطينيين، فانه يجب ان نركز على انتاج غذائنا بأنفسنا وباستخدام مصادرها بالدرجة الاولى، أخذين بعين الاعتبار احتمالات التغيرات البيئية والمناخية، والتقلبات السياسية المتسارعة، وان لم نستطع انتاج غذائنا الأساسي، فاننا من المفترض ان نكون قادرين على الحصول عليه، أخذين التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عندنا ومن حولنا في المنطقة، وفي العالم بعين الاعتبار.

البلد كل احتياجاتها من الغذاء الأساسي أو يكون في استطاعتها الحصول عليه من الخارج تحت أي من ظروف ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، ومن هذا المنطلق كذلك، فان هذا يعني اننا كبلد لم ننتج كل احتياجاتنا من الغذاء، وبالأدق الأغذية الأساسية، اي القمح والخبز واللحوم والدواجن والخضراوات وما الى ذلك من غذاء اساسي لا يستغني عنه الانسان، او اننا لم نستطع توفير احتياجاتنا الأساسية من الخارج بقوانا الذاتية، أي دون انتظار المساعدات او المنح او التبرعات من هنا وهناك.

وبالتالي، ولكي يتحقق الأمن الغذائي في بلادنا، فاننا يجب ان ننتج غذائنا بامكانياتنا وباستخدام مصادرها المتوفرة، من ارض ومياه وبشر، اي نزرع وننتج، ومن ادوات واجهزة ومصانع، اي نصنع المنتج الغذائي النهائي، والأهم هو وضع سياسات وخطط ومشاريع وتوفير عقول وكوادر مدربة، تخطط وتتابع الانتاج، وترسي ثقافة الاستدامة في الانتاج، اي ليس الانتاج او توفير الغذاء لمرة او لعدة مرات فقط.

والاستثمار في الزراعة في بلادنا، وان تم بالشكل وبالتخطيط المطلوب، من الممكن ان يضع حلالاً لجسر الفجوة في الأمن الغذائي، واذا كان التصنيف السياسي الحالي للاراضي الفلسطينية الى (أ، ب، ج) ومن ثم عدم قدرة الجانب الفلسطيني على الاستغلال الأمثل لأراضي الأغوار وارض اخرى في الضفة، بسبب التصنيف (ج)، الا ان هناك العديد من الخطوات التي يمكن القيام بها لدعم القطاع الزراعي الفلسطيني كقطاع انتاج حيوي للاقتصاد وللحفاظ على توفر الانتاج وعدم رفع الأسعار وبالتالي الأمن الغذائي والاجتماعي، واذا كان تقرير سابق للبنك الدولي أشار الى ان منطقة الأغوار فقط يمكن ان تدر للاقتصاد الفلسطيني حوالي مليار دولار سنوياً، اذا تم استغلالها بالكامل وبالأخص للزراعة، أي اذا تمت ازالة العوائق الاسرائيلية، فدعنا نفترض اننا وحسب الوضع الحالي، واذا قمنا باعتبار ذلك اولوية وطنية، يمكن تحقيق ليس الاستغلال الكامل، ولكن نسبة معينة

حسب تقرير الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء بوزارة الاقتصاد

تسجيل 162 شركة جديدة و143 تاجرا و7 مصانع الشهر الماضي

حياة وسوق

سجلت وزارة الاقتصاد الوطني خلال الشهر الماضي 162 شركة جديدة في محافظات الضفة الغربية برأسمال إجمالي يصل إلى 32.8 مليون دولار أميركي تقريبا، منها 98.8٪ مملوكة للقطاع المحلي برأسمال يبلغ 32.8 مليون دولار، بينما شكلت الشركات المملوكة لأجانب ما نسبته 1.2٪. وأوضحت الوزارة في تقرير صادر عن الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء (دائرة الإحصاء) أن عدد الشركات الجديدة المسجلة لشهر شباط 2014 شهد ارتفاعا بنسبة 14.9٪ مقارنة بالشهر السابق وارتفاعا بنسبة 35.0٪ بالمقارنة مع الشهر المناظر من العام 2013. بينما سجل رأس المال (المصرح به عند التسجيل) لهذه الشركات انخفاضا بنسبة 3.0٪ مقارنة مع الشهر السابق وانخفاضا طفيفا بنسبة 0.3٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وبينت نتائج التقرير أن الوزارة قامت بتسجيل 143 تاجرا جديدا في السجل التجاري، واحتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى من حيث عدد التجار الجدد بنسبة وصلت إلى 32.2٪، تلتها بيت لحم وسلفيت بنسبة 14.0٪ و11.9٪ على التوالي. ووفق التقرير صادقت الوزارة على ترخيص 7 مصانع جديدة تركزت في محافظات الخليل، جنين، طولكرم، رام الله والبيرة، بينما لم تشهد بقية محافظات الضفة ترخيص أي مصنع جديد. وبلغت قيمة الاستثمارات في هذه المصانع 1.7 مليون دولار، توزعت على عدة مجالات من الصناعات التحويلية حيث استحوذت صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات على الحصة الأكبر بنسبة وصلت إلى 36.7٪، تلتها صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى بنسبة 33.5٪ من مجمل رأس المال المستثمر في الصناعة التحويلية. ومن حيث توزيع عدد المصانع حسب فئة رأس المال تبين أن

14.3٪ من المصانع لم يتجاوز رأسمال الواحد منها الـ 100 ألف دولار، وفي هذه الفئة شكل رأس المال 2.8٪ فقط من رأس المال الكلي المستثمر خلال هذه الفترة، بينما شكلت المصانع التي يتراوح رأسمال الواحد منها ما بين مئة ألف دولار ونصف المليون دولار 28.6٪، وساهمت هذه الفئة من المصانع بما نسبته 27٪ من رأس المال الكلي، أما المصانع التي يتراوح رأس مال الواحد منها بين نصف المليون والمليون دولار فقد شكلت 57.1٪ وكونت ما نسبته 70.3٪ من مجمل رأس المال، بينما لم يتم ترخيص أي مصنع يتجاوز رأس ماله المليون دولار. وأظهرت بيانات التقرير ارتفاعا في قيمة شهادات المنشأ بنسبة 32.8٪ لشهر شباط 2014 مقارنة بالشهر السابق ارتفاعا بنسبة 15.7٪ مقارنة مع الشهر المناظر 2013. بالمقابل سجل عدد شهادات المنشأ خلال هذا الشهر انخفاضا بنسبة 1.4٪ مقارنة بالشهر السابق، وارتفاعا بنسبة 53.8٪ بالمقارنة مع نفس الشهر من العام 2013. وصادقت الوزارة خلال شهر شباط الماضي على 480 شهادة منشأ لمحافظات الضفة الغربية، واحتلت محافظة طوباس المرتبة الأولى من حيث عدد شهادات المنشأ بنسبة وصلت إلى 31.0٪، تلتها محافظة الخليل بنسبة 22.3٪، وجاءت ثالثا محافظة بيت لحم بنسبة وصلت إلى 20.0٪، وبلغت قيمة شهادات المنشأ خلال هذا الشهر 8.1 مليون دولار تقريبا، ساهمت محافظة اريحا والأغوار فيها بما نسبته 20.7٪، تلتها محافظة بيت لحم بنسبة 20.5٪. ثم محافظة الخليل بنسبة 13.1٪. وحول بلد المقصد للصادرات الفلسطينية التي تم رصدها من خلال شهادات المنشأ التي أصدرتها الغرف التجارية في الضفة وصادقت عليها الوزارة خلال شهر شباط 2014، فقد تصدرت الأردن بلدان المقصد للصادرات الفلسطينية، من حيث

عدد شهادات المنشأ بنسبة وصلت 37.7٪، تلتها أميركا بنسبة وصلت إلى 21.3٪، تلتها الإمارات بنسبة 12.9٪. وتصدرت الأردن أيضا بلدان المقصد من حيث قيمة شهادات المنشأ بنسبة وصلت 58.3٪، تلتها أميركا بنسبة 10.2٪، وجاءت الإمارات في المرتبة الثالثة من حيث القيمة وبنسبة بلغت 7.2٪. ومن حيث أهم السلع المصدرة التي تم رصدها من خلال شهادات المنشأ التي صادقت عليها الوزارة فقد ساهمت صادرات الحجر والرخام بالحصة الأكبر من حيث العدد بنسبة وصلت 35.0٪، تلتها صادرات المواد الغذائية بنسبة بلغت 34.4٪، من ثم صادرات المنتجات الزراعية بنسبة وصلت 20.4٪، أما من حيث القيمة جاءت مساهمة صادرات المنتجات المعدنية في المقام الأول بنسبة 25.6٪، وصادرات الحجر والرخام في المقام الثاني بنسبة 24.5٪، تلتها صادرات المنتجات الزراعية بنسبة 20.3٪ من مجمل القيمة. وأفادت نتائج التقرير أن عدد رخص الاستيراد لشهر شباط 2014 شهدت انخفاضا بنسبة 2.5٪ مقارنة بالشهر السابق، وانخفاضا بنسبة 25.4٪ مقارنة مع شهر شباط من العام 2013، بالمقابل شهدت قيمة رخص الاستيراد ارتفاعا بنسبة 27.6٪ مقارنة بالشهر السابق وانخفاضا بنسبة 70.5٪ بالمقارنة مع الشهر المناظر 2013، حيث أصدرت الوزارة 665 رخصة استيراد خلال شهر شباط 2014، لمواد وسلع مختلفة وبقيمة إجمالية بلغت 108.7 مليون دولار تقريبا. وشكلت السيارات الجديدة والمستعملة وقطع الغيار ما نسبته 83.8٪ من حيث عدد الرخص و85.6٪ من مجمل قيمة الرخص التي صدرت في نفس الفترة. واحتلت رخص استيراد السيارات المستعملة الحصة الأكبر من إجمالي عدد الرخص، وبنسبة وصلت إلى 52.5٪، ومن حيث القيم فقد استحوذت السيارات الجديدة

على المرتبة الأولى وبنسبة بلغت 82.1٪، وشكلت رخص استيراد قطع الغيار ما نسبته 2.8٪ من إجمالي قيمة رخص الاستيراد. ومن حيث الاستخدام الاقتصادي للسلع المستوردة برخص تبين أن السلع الرأسمالية شكلت ما نسبته 1.0٪ من مجمل قيمة السلع التي يتم استيرادها برخص صدرت خلال شباط 2014، بينما شكلت السلع الاستهلاكية (المعمرة وغير المعمرة) ما نسبته 99.0٪ من مجمل القيمة. كما يظهر أن الجزء الأكبر من السلع الاستهلاكية يمكن اعتباره سلعا معمرة وحصتها من الكل بلغ 86.4٪. وأظهرت نتائج التقرير الشهري أنه لم يتم تسجيل أي وكالة تجارية خلال شهر شباط 2014، كذلك الحال بالنسبة للوكلاء التجاريين، حيث لم يتم تسجيل أي وكيل تجاري خلال نفس الفترة. وسجلت قيمة إيرادات ترخيص المحاجر انخفاضا بنسبة 14.3٪ خلال شهر شباط 2014 مقارنة مع الشهر السابق، وارتفاعا بنسبة 9.1٪ بالمقارنة مع شهر شباط من العام 2013، حيث قامت وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر شباط 2014 بإصدار 3 رخص جديدة، وتجديد رخصة واحدة لمزاولة العمل في محاجر وكسارات في محافظتي رام الله والبيرة، وبيت لحم، بينما لم تشهد بقية محافظات الوطن إصدار أو تجديد رخص خلال هذه الفترة، وبلغت قيمة الإيرادات التي تم تحصيلها من ترخيص المحاجر خلال هذا الشهر 2.4 ألف شيكل تقريبا. وفي مجال مراقبة ودمغ المعادن الثمينة تشير نتائج التقرير إلى أن كمية الذهب الوارد إلى مديرية مراقبة ودمغ المعادن الثمينة لشهر شباط 2014 سجلت انخفاضا بنسبة 19.8٪ مقارنة مع الشهر السابق وارتفاعا بنسبة 183.3٪ بالمقارنة مع شهر شباط من العام 2013، وكمية الذهب المدموغ لهذا الشهر شهدت أيضا انخفاضا بنسبة 19.2٪ بالمقارنة مع الشهر السابق وارتفاعا بنسبة 183.2٪

مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013، أما بالنسبة إلى الإيرادات المحصلة من الدمغة فقد شهدت انخفاضا بنسبة 11.8٪ بالمقارنة مع الشهر السابق، وارتفاعا بنسبة 187.0٪ بالمقارنة مع الشهر المناظر 2013. وبينت النتائج أن الكميات الواردة من المعادن الثمينة إلى وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر شباط 2014 للحصول على الدمغة بلغت 608.070 كغم من الذهب، حصل 596.373 كغم منها على الدمغة، وتم ارجاع 11.116 كغم لإعادة المعالجة، بينما ذهبت كسرا كمية من الذهب قدرها 0.581 كغم. وحققت مديرية مراقبة ودمغ المعادن الثمينة خلال هذه الفترة، إيرادات بلغت 668.9 ألف شيكل تقريبا، منها 224.3 ألف شيكل رسوم دمغة و444.6 ألف شيكل ضريبة القيمة المضافة، وقامت المديرية بإصدار رخصتي تجديد لمزاولة العمل لمحلات "تجارة الثمينة"، كما قامت المديرية بتنفيذ 24 جولة تفتيشية تم خلالها زيارة 118 محلا و9 مصانع للمعادن الثمينة، تم ضبط 0.089 كغم من الذهب غير المدموغ خلال هذه الجولات. وبخصوص حقوق الملكية الفكرية أشارت نتائج التقرير أنه تم إيداع 171 علامة تجارية لدى الوزارة لتسجيلها وتم تسجيل 191 علامة جديدة بالفعل كما تم تجديد 40 علامات تجارية بعد مرور أكثر من سبع سنوات على تسجيلها، إضافة إلى تسجيل براءة اختراع واحدة خلال شهر شباط 2014. من ناحية أخرى شهدت قيمة إيرادات خدمات الملكية الفكرية انخفاضا بسيطا بنسبة 0.2٪ خلال شهر شباط 2014 مقارنة مع الشهر السابق، وارتفاعا بنسبة 17.2٪ بالمقارنة مع شهر شباط من العام 2013، وبلغ مجموع إيرادات الوزارة من الرسوم التي تجبى لقاء الخدمات المتصلة بحماية الملكية الفكرية ما يقارب 196.7 ألف شيكل.

الكويت تتوقع فوائض تبلغ 32 مليار دولار خلال السنة المالية المقبلة

توقع تقرير متخصص بلوغ فائض الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية المقبلة (2014/2015) نحو تسعة مليارات دينار كويتي (نحو 32 مليار دولار أميركي) وتسجيل نمو مقبول في الإنفاق الحكومي بواقع ثلاثة في المئة مقارنة بانخفاض بواقع واحد في المئة عن السنة الحالية.

وحسب التقرير الصادر عن بنك الكويت الوطني فإن المعطيات الأولية لميزانية الكويت المقبلة تشير إلى نمو الإنفاق الفعلي للسنة المالية المقبلة يفوق ما هو مقدر في الميزانية لا سيما الإنفاق الرأسمالي. ودستوريا تبدأ السنة المالية الكويتية في أول شهر نيسان من كل عام إلا أنها لا تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة مجلس الأمة (البرلمان) الذي يناقشها ويبيدي ملاحظاته عليها ثم يصادق عليها في جلسة سرية قبل عطلة السنوية في تموز.

وذكر التقرير أن الأرقام الأولية أظهرت ارتفاعاً في إجمالي الإنفاق المستهدف إلى 21.7 مليار دينار كويتي (نحو 77 مليار دولار أميركي) من 21 مليار دينار (نحو 75 مليار دولار) عن

السنة الحالية. وتوقع التقرير أن تنمو المصروفات الحالية بواقع سبعة في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 19.6 مليار دينار (نحو 70 مليار دولار) من ضمنها ارتفاع بواقع ثمانية في المئة في رواتب المدنيين والأجور وارتفاع طفيف في الإنفاق على السلع والخدمات الذي يشكل على الأغلب ثمن شراء الوقود من المصافي الحكومية وتوفيرها للمستهلكين بأسعار رمزية إلى جانب دعم الكهرباء والماء والخدمات العامة التي تقدمها الدولة بأسعار منخفضة.

وأرجع التقرير معظم الزيادة في الإنفاق الحالي إلى فئة المصروفات المتنوعة والمدفوعات التحويلية والتي تشكل أكثر من نصف إجمالي الإنفاق حيث إنها تظهر الأرقام الأولية للميزانية زيادة بنسبة 40 في المئة من الزيادة في هذه الشريحة من المدفوعات التحويلية ما بين المؤسسات الحكومية التي تتعلق بشكل رئيس بالتحويلات لصندوق التأمينات الاجتماعية وتكلفة دعم الوقود والغاز الطبيعي المسيل.

وتظهر الميزانية المقبلة تراجعاً في المصروفات الرأسمالية بواقع 20 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى مليار دينار (نحو 7.1 مليار دولار) والذي يعتبر أكبر انخفاض مخطط له تم تسجيله متوقعاً في الوقت ذاته بأن تنمو المصروفات الرأسمالية على عكس التوقعات بسبب انطلاق بعض المشاريع الحكومية. كما توقع تقرير بنك الكويت الوطني أن يأتي الإنفاق الفعلي دون المستوى المعتمد له في الميزانية وبنسبة ثلاثة في المئة، فيما تشير التقديرات الحكومية إلى ارتفاع الإيرادات الإجمالية بواقع 11 في المئة إلى 20.1 مليار دينار (نحو 71 مليار دولار) منها ارتفاع في الإيرادات النفطية بوتيرة مماثلة لتصل إلى 18.8 مليار دينار (نحو 67 مليار دولار أميركي) باعتبار الكويت تحتسب ميزانيتها التقديرية بناء على أرقام متحفظة لبيع سعر برميل النفط، حيث يبلغ متوسط سعر برميل النفط الكويتي المقدر حكومياً 75 دولاراً مقارنة بسعر 70 دولاراً للبرميل للسنة المالية الحالية.

منتدى جدة الاقتصادي يستعين بالتجارب العالمية لمكافحة البطالة بين السعوديين

دشن مسؤولون سعوديون وباحثون دوليون في جدة منتدى جدة الاقتصادي الذي عقد هذا العام تحت عنوان "الإنماء من خلال الشباب"، حيث شرعوا في استعراض تجارب دول أخرى لإيجاد فرص عمل للشباب في قطاعي النقل والسياحة، في محاولة للقضاء على البطالة في السعودية.

ودعا الأمير مشعل بن عبد الله أمير منطقة مكة المكرمة، خلال كلمة الافتتاح، الاقتصاديين إلى "الخروج بأفكار وتوصيات تساهم في توفير العمل للشباب".

وتبلغ نسبة البطالة في المملكة رسمياً 12 في المئة لكنها تتجاوز 30 في المئة في صفوف الإناث، يشار إلى أن نحو 60 في المئة من المجتمع السعودي تحت سن الـ30.

وفي بداية جلسات المنتدى استعرض المدير التنفيذي في هيئة الطرق والمواصلات في حكومة دبي تجربة الإمارة في توفير فرص العمل عبر استثمارات بلغت قيمتها 300 مليار درهم (82.2 مليار دولار) في تطوير البنى التحتية. وأضاف: "نما الناتج المحلي في دبي من 240 مليار درهم (65.7 مليار دولار) عام 2006 إلى 312 مليار درهم (85.5 مليار دولار) عام 2013".

وأضاف الطائر أن عملية التطوير أدت إلى وجود "80 من الشركات العالمية في دبي". وأكد أن "معرض إكسبو 2020 سيوفر 270 ألف فرصة عمل".

كما يركز المنتدى على القطاع السياحي بوصفه مزوداً رئيسياً لتوفير فرص العمل والوظائف.

وفي هذا السياق، كشف الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار في رده على سؤال لصحيفة "الشرق الأوسط"، عن أن شركة الاستثمار السياحي الهادفة إلى تطوير السياحة والارتقاء بخدماتها وتنوع برامجها التي أسستها الهيئة واعتمدها مجلس الوزراء، في مراحلها النهائية، متوقفاً بدءاً في القريب العاجل، وأنها ستهيئ الفرص الاستثمارية لجذب القطاع الخاص الذي سيكون لاعباً أساسياً في اقتصاد الدولة، كما أنها ستسهم في توفير مئات الفرص الوظيفية. وأوضح

ما توافرت فرص التحفيز المناسبة، لتسهم في توفير مناخ اقتصادي ملائم لتوليد فرص العمل والاستثمار للشباب، مشيراً إلى أن ارتفاع نسبة السعودة يؤكد الإقبال الكبير والمتزايد للشباب على العمل والاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي الواعد.

وأعلن رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار أن قطاع السياحة سيوفر مليوناً و700 ألف وظيفة للشباب والفتيات حتى عام 2020م، واستعرض أمس أمام المشاركين في منتدى جدة الاقتصادي الرابع عشر الذي تخرتم فعالياته اليوم الطموحات والأمال العريضة التي تحدد القائمين على هذا القطاع الذي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني بـ2.6 في المئة، و5.2 من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

واستعرض الأمير سلطان أهم المؤشرات الاقتصادية للسياحة في الأعوام الماضية وفقاً لمركز الدراسات السياحية (ماس)، مبيناً أن القيمة المضافة لقطاع السياحة بلغت 75 مليار ريال بنهاية عام 2013، وبلغت الرحلات السياحية الداخلية 37.1 مليون رحلة، بإنفاق 76 مليار ريال، وحققت المنشآت السياحية 209 آلاف غرفة فندقية، و113 ألف وحدة مفروشة.

وبين أن السعودية تحتل المرتبة 23 بين دول العالم من حيث البنية التحتية المتطورة، وتسهم استثمارات البنية التحتية في تحويل المزايا النسبية للدول إلى تنافسية، ويحتل اقتصاد المملكة المركز الـ19 في الاقتصادات الكبرى في العالم، وشدد على أن اقتصاد المملكة هو الأكبر على مستوى المنطقة، حيث توجد استثمارات تحت التنفيذ في البنية التحتية تصل إلى 1.8 تريليون ريال تتجه نحو الإنشاءات في الطرق والنقل والموانئ وغيرها خلال خمس سنوات، وهناك 100 مليار ريال لتحديث البنية التحتية لخمس سنوات، تتوزع على مشاريع المطارات 75.4 مليار ريال، ومشاريع الطرق 37.5 مليار ريال، ومشاريع سكك الحديد 343.4 تريليون ريال، ومشاريع الموانئ 100.7 مليار ريال.

الأمير سلطان بن سلمان أن الشركة الخاصة التي كانت تشرف على تجهيز الفنادق التراثية لتهيئتها للمستثمرين في القطاع الخاص أخفقت في أدائها، وأن موضوع إخفاقها اتخذ مساراً نظامياً وقانونياً للبت في أمرها وحرمانها من الاستمرار في مشاريع أخرى، مؤكداً أنه جرى إعطاء العقد لشركة جديدة استثمارية، متوقفاً الانتهاء من ذلك خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

ورأى الأمير سلطان بن سلمان أن الدولة من خلال شركاتها القابضة من الأفضل أن تدخل في استثمارات مع القطاع الخاص على أساس منح الفرص وليس كونها شركة قابضة، مبيناً أن أي شركة مملوكة للدولة يحق لها أن تدخل بثقلها في مواقع استثمارية مكتملة لإتمام البنى التحتية والاتفاق مع الوزارات والبلديات ذات الصلة لتنظيمها وعمل الجدوى الاقتصادية، ومن ثم دعوة القطاع الخاص.

وفي سؤال لصحيفة "الشرق الأوسط" خلال مؤتمر صحفي عن إمكانية تنفيذ شركة الاستثمار السياحي لإنشاء مشاريع سياحية على غرار ما يحدث في دول الخليج، بين الأمير سلطان بن سلمان أن دول الخليج تختلف في نماذجها الاستثمارية بعضها عن بعض، وأن السعودية تختلف عن الدول الخليجية الأخرى من خلال وجود القطاع الخاص الذي يتشارك مع القطاع الحكومي في مشاريع كثيرة، عكس بعض دول الخليج. وكشف الأمير سلطان في جلسته التي سبقت المؤتمر الصحفي وتحدث فيها عن "السياحة كفرص للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل للشباب"، عن تطوير الشركات المهتمة بتطوير الحرفيين، وأن طموحهم خلال السنوات الثلاث المقبلة يكمن في وجود منتجات حرفية سعودية في كل بيت سعودي.

ولفت إلى أن عدد الفرص الوظيفية في قطاع السياحة عام 2013م بلغ 751 ألف وظيفة، يمثل السعوديون ما نسبته 27.1 في المئة، وتمثل السياحة القطاع الاقتصادي الثاني في المملكة، بعد قطاع المصارف والبنوك من حيث نسبة السعودة، متمنياً أن يصبح قطاع السياحة الأول قريباً إذا

حياة وسوق

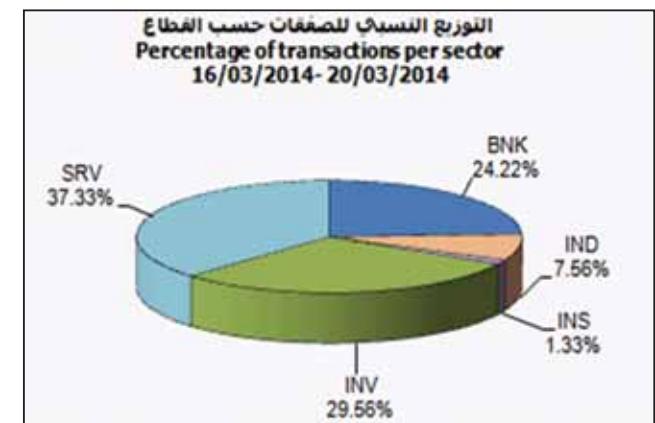
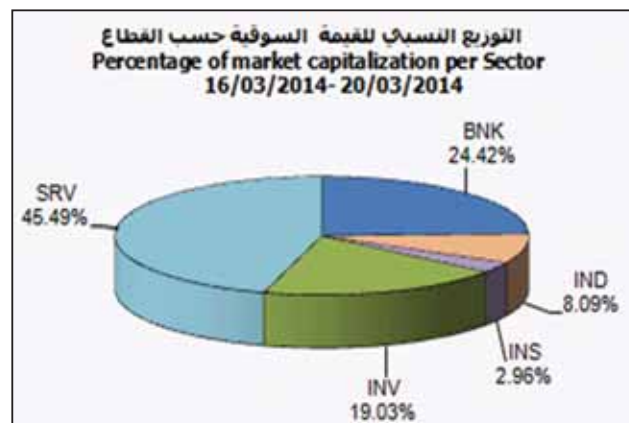
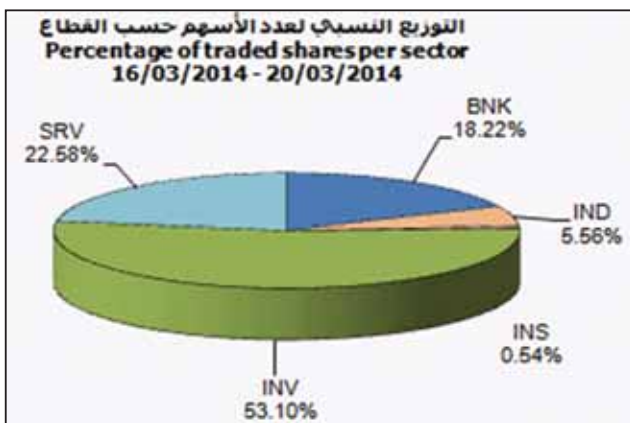
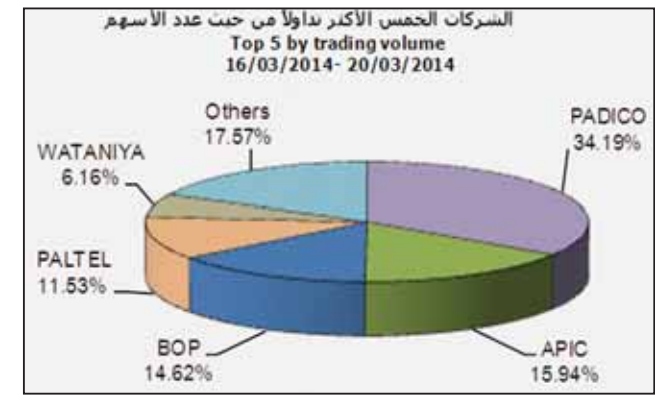
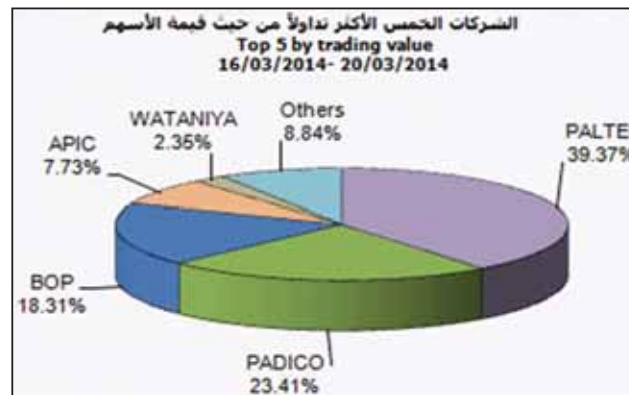
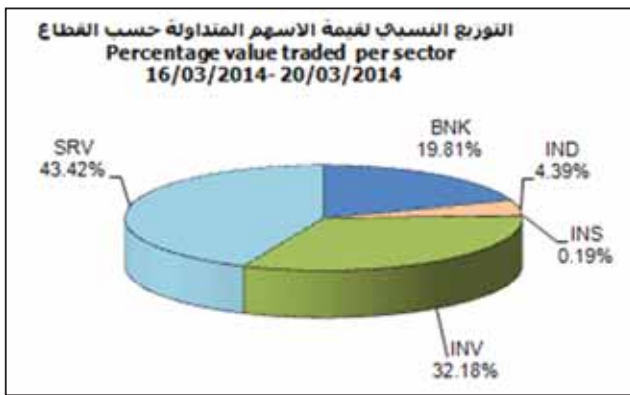
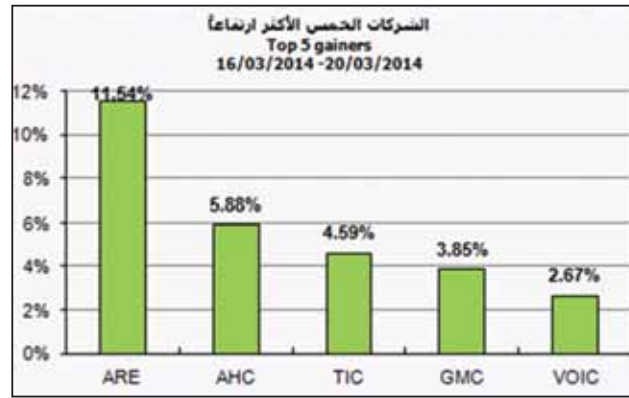
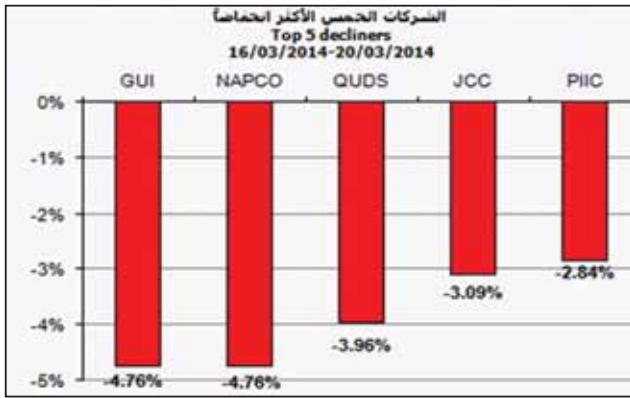
المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير نقطة (%)
القدس*	578.50	585.86	-1.26%
العام**	298.98	302.13	-1.04%
البنوك والخدمات المالية	123.99	124.87	-0.70%
الصناعة	69.79	69.54	0.36%
التأمين	46.57	46.28	0.63%
الاستثمار	31.09	31.49	-1.27%
الخدمات	54.92	55.74	-1.47%

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (**) يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/3/13-9	2014/3/6-2	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	1,874,131	7,754,732	-75.83%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	4,868,247	23,903,058	-79.63%
عدد الصفقات	900	1,126	-20.07%
عدد جلسات التداول	5	5	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	3,491,009,535	3,533,700,595	-1.21%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	973,649	4,780,612	-79.63%

البورصة
في
أسبوع

أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 578.50 نقطة منخفضاً 7.36 نقطة، أي ما نسبته (1.26%) عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كافة القطاعات باستثناء مؤشرات قطاعات التأمين والصناعة. وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 1,874,131 سهماً بقيمة 4,868,247 دولاراً أميركياً نفذت من خلال 900 عقد. وتم تداول 32 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 7 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 14 شركة واستقرت أسعار أسهم 11 شركة أخرى.



خطة لبيد تتجاهل مشاكل سوق العقارات وتخلق مشاكل جديدة

بقلم: نمرود بوتو وآخرون

بعد يوم من تسريب مبادرة وزير المالية بئير لبيد منح اعفاء من ضريبة القيمة المضافة لمشتري الشق الاولي، يثير الاقتراح معارضة شديدة وي طرح علامات استفهام على فرص تنفيذها. وتدعي محافل مهنية في كل المستويات أنه حتى لو كانت الخطة قابلة للتنفيذ فانها ستتسبب في شكلها الحالي بأضرار أكثر مما ستقدمه من منافع - وفي نهايتها ستؤدي الى سيناريو معاكس لذلك الذي تعترضه الحكومة اليوم، بمعنى أنها ستؤدي الى ارتفاع اسعار السكن. بين المعارضين المتشددين للخطة يوجد رئيس المجلس الوطني للاقتصاد، البروفيسور يوجين كيندل، محافظة بنك اسرائيل كارنيت بلوغ، سلطة الضرائب، وربما أخطر من ذلك من ناحية لبيد - محافل في وزارته ايضا. وعرضت مواقف الأطراف في جلسة طويلة عقدت مؤخرا في مكتب رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو شارك فيها لبيد، ووزير الاسكان اوري اريئيل، مدير عام ديوان رئيس الوزراء هرتيل لوكر، مستشار وزير المالية اوري شني، مدير عام وزارة الاسكان شلومو بن الياهو، بلوغ، كيندل ومسؤولون آخرون. وكان هدف الجلسة بلورة خطة متفق عليها بموجبها تعمل الحكومة على تخفيض اسعار السكن. الى خط النهاية وصلت خطتان. احدهما هي ارجاء ضريبة القيمة المضافة لمشتري الشقق الجدد - المبادرة التي حاولت دفعها الى الامام وزارة الاسكان قبل نحو سنة، ولكنها شطبت عن جدول الأعمال بموقف وزارة المالية. اما الخطة الثانية فهي مبادرة العطاءات مخفضة الأسعار، التي بلغت عنها الاسبوع الماضي ذي ماركر. وفي اطار هذه المبادرة، يفترض بالدولة ان تسوق في السنتين القريبتين عشرات آلاف وحدات السكن، من خلال نوعين من العطاءات: عطاء "سعر الهدف" والذي تقرر فيه الدولة السعر النهائي للشقق الذي سيسوقها المقاول؛ و "عطاء معاكس" تقرر فيه الدولة مسبقا سعر الأرض في مستوى مخفض عن سعر السوق، والمقاول الذي يحظى به هو الذي يقترح سعر الشقة النهائي الادنى للمشتري الأخير. وأعرب لبيد عن تأييده لمبادرة الغاء ضريبة القيمة المضافة، لكن الأطراف وجدت صعوبة في الوصول الى حسم. في ختام الجلسة تقرر تحديد جلسة اضافية في الأيام القادمة لاتخاذ القرار. وطلب نتنياهو من الحاضرين الإبقاء على الصمت الاعلامي، ولكنه لم يعرف ان المعلومات عن مبادرة لبيد كانت قد تسربت الى "يديعوت احرونوت".

واعلن وزير الاسكان بأنه يرحب بقرار تبني مبادئ الخطة التي اقترحها هو نفسه قبل نحو سنة. ومع ذلك، حذر اريئيل من أن تفعيل الخطة بصيغة ضيقة، لا تتضمن محسني السكن وقطاعات سكانية معينة في المجتمع الاسرائيلي، كفيلا بان يحدث ضررا أكثر من منفعة. ونيابة عن اريئيل قيل ان "ينبغي تفعيل الخطة بصيغتها الكاملة ودون استبعاد اجزاء من المجتمع والأزواج الشابة الى أولاد. وشدد ايضا على ان شاري الشقق الاولي من المقاول يشككون اليوم 8 في المئة فقط من كمية الصفقات السنوية، بحيث ان الامتياز الذي يقترحه لبيد قد يتبين بأنه عابث، ولن يؤثر على الأسعار.

"لا نعرف ما العمل"

تل سبيك وخطيبته سينزوجان الاسبوع القادم. وهما زوجان شابان، ابنا 30

عاما، يسكنان في تل أبيب وليس لهما شقة. قبل نحو اسبوع وقع سبيك على طلب لشراء شقة صغيرة من غرفتين من مقاول يبني مشروعا جنوب تل ابيب، ودفع سلفة بمبلغ 10 آلاف شيقل.

يوم الخميس استيقظ سبيك على واقع جديد، يمكن أن يوفر عليه نحو 200 ألف شيقل. وعلى حد قوله، "دفعني المبادرة الجديدة الى أن أتصل بالمحامي ليؤخر العقد قدر الامكان كي أحصل على تفاصيل اكثر واتخذ القرار الأفضل. وواقفني هذا في معضلة فيما اذا كان ينبغي لي أن انتظر. ولكني ملزم بالنسبة لهذه الشقة ان اتخذ قرارا في غضون اسبوع".

200 ألف شيقل هو مبلغ كبير بما يكفي لتجميد قرار الشراء، فضلا عن ان الزوجين الشابين لا يملكان المال لشراء الشقة لنفسيهما ولهذا قررا استثمار كل مالهما في شقة للاستثمار. "لدينا فقط فرصة واحدة للقيام بالعمل السليم، وتخفيض بمبلغ 200 ألف شيقل هو أمر عظيم. علينا أن نأخذ ايضا قرض سكان من البنك، وهذا التخفيض يخلق فارق ألف شيقل في دفعة قرض السكن الشهرية"، قال سبيك.

"النتيجة النهائية ستكون هجمة على الشقق"

حسب المبادرة لن تجبى ضريبة قيمة مضافة على شراء الشقة الاولي في مدى اسعار حتى 1.6 مليون شيقل. ومن أجل الحصول على الاعفاء يجب استيفاء عدة شروط: زوجان مع طفل واحد على الاقل، لا يملكان اي شقة، احدهما على الاقل خدم في الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية واحدهما على الاقل يعمل. اضافة الى ذلك يتعهد الزوجان الا يبيعا الشقة على مدى خمس سنوات على الاقل. في محيط لبيد شددوا على أن السعر الأعلى الذي تقرر - 1.6 مليون شيقل - ليس نهائيا. وتوسع المبادرة الى منع المستثمرين من استغلال هذا الامتياز لرفع سعر الشقة على حساب ضريبة القيمة المضافة الملغية. ولهذا الغرض، يقترح ان يحدد المخزن الحكومي الرئيس الأسعار القصوى للمتر المربع في كل منطقة ومنطقة في الدولة، وفقا لمتوسط الأسعار في تلك المنطقة، ولا يمكن للمستثمر نفسه أن يتجاوزها في اطار تسويق الشقة. وحسب مصادر في المالية، فان سعر حتى 1.6 مليون شيقل يعتبر عاليا، ولكن النية هذه المرة هي ان يدرج في الامتياز ايضا مشترو شقق في غوش دان وفي الوسط - حيث اسعار الشقق اعلى. وبتقدير المالية، فان الأمر سيشحج المقاولين في الوسط على بناء شقق صغيرة لا تتجاوز سعر الحد الأقصى وتستههدف الأزواج الشابة.

ومع ذلك، مشكوك أن يكونوا في محيط لبيد قد تصوروا شدة المعارضة التي قد تثور في ضوء النشر المبكر للمبادرة الفجة. مصدر اقتصادي كبير قال انه سيفاجأ جدا اذا ما تمكن لبيد من تحقيق خطته. وحسب المصدر، فان "عرض الشقق الجديدة في مدى الأسعار المذكور محدود، فاذا كنت تمنح بضع آلاف من العائلات قسيمة بمبلغ 200 ألف شيقل، حين يكون واضحا بأنه لا يوجد ما يكفي من الشقق للجميع، فان النتيجة الفورية لذلك ستكون الهجوم - وسيرغب المقاولون برفع الأسعار". وعلى حد قوله، فاذا تنافس عشرة ازواج على شقة في مشروع، فان من سيحصل عليها سيكون هو من عرف كيف يتعامل مع المقاول في الظلام.

نائب مدير عام سلطة الضرائب السابق، بوغز سوفير، الذي يعمل اليوم

مستشارا للشركات، حذر من أن مبادرة لبيد قد تتسبب بضرر خطير بمنظومة الضريبة. وعلى حد قوله فان "الخطة تميز بين المشتريين. فمادا عن الأزواج من المهاجرين، العائلات ذات رب الأسرة الوحيد، الجندي الفرد، الزوجين الشبخين، او حتى العائلة التي بجهود جبارة سبق أن اشترت شقة صغيرة وتعيش في حي فقير ومعنية بتحسين شروط معيشتها؟ فحسب أي معايير أخلاقية يتقرر أنهم لا يستحقون؟ ناهيك عن العرب الذين لا يخدمون في الجيش؟ وما الصلة بين ضريبة القيمة المضافة والخدمة في الجيش؟ الضريبة المضافة هي أداة للمداخيل ليس إلا، محظور استخدامها كأداة لتوجيه السلوك. هذا منحدر سلس".

تمييز آخر أشار اليه سوفير هو بين أنواع الأملاك المشتراة - شقة يد ثانية مقابل شقة جديدة من مقاول، هي وحدها ملزمة بالضريبة المضافة. وعلى حد قوله، "يوجد هنا مس بملك الشخص الفرد، الذي دفع في حينه كامل الضريبة والآن قيمة ملكه في السوق تضرر لأنه أصبح غير جذاب بالنسبة للشقة الاولي لزوجين شابين".

وأجمل سوفير قائلاً انه "لا يمكن خداع السوق. ما يمكنه أن يخفض الأسعار هو فقط الرفع للعرض مقابل الطلب. لا يمكن اصلاح التشوهات في السوق من خلال تفضيل مستهلكين معينين وضخ المال للطلب، في ظل معاقبة كل باقي المستهلكين، وفي نظرة واسعة - معاقبة كل جمهور متلقي الخدمات من الدولة".

"الفرع وفقدان الطريق"

وقال مسؤول كبير في المالية ان خطة لبيد تعكس الفرع وفقدان الطريق. وعلى حد قوله، فان "كل اقتصادي مبتدئ يعرف ان الحل لأزمة السكن هو زيادة العرض وليس زيادة الطلب. وزير المالية يعمل بالعكس، بعد أن فشلت كل محاولاته لزيادة العرض". وأشار المسؤول الى أنه في شقة جديدة سعرها 1.5 مليون شيقل في منطقة الوسط، كلفة الأرض هي نحو 400 - 500 ألف شيقل، ومن الغاء ضريبة القيمة المضافة سيستفيد اساسا المقاولون، والدولة بعض الشيء بصفتها صاحبة الأرض، اما المشترون فسيكسبون أقل من كل الباقيين. وعلى حد قوله، فان موضوع الغاء الضريبة طرح عدة مرات في المالية ورفضه المستوى المهني دوما. وفهم وزير الاسكان السابق، اريئيل اتاياس من شاس ان الدعم الحكومي لمشتري الشقق في مناطق الطلب سيؤدي الى رفع الأسعار، ولهذا فانه لم يدعم حكوميا الا في المحيط. وحاول مدير عام وزارة الاسكان الحالي تنفيذ خطوة الغاء ضريبة القيمة المضافة مع تسلمه مهام منصبه في 2013. الا ان مسؤولي المالية شطبوا له الفكرة على الفور. وحسب المسؤول، فان المثال الأفضل على ما يمكن أن يحصل اذا ما أقر اقتراح لبيد كان حول منحة القدس في الربع الأخير من العام 2013. فهذه المنحة، التي أعطت 100 ألف شيقل لمشتري الشقة الاولي من المقاولين، أدت الى رقم قياسي في الصفقات في المدينة ورفعت اسعار الشقق. وكان المقاولون وليس مشترو الشقق هم المستفيدين من هذه المنحة بالأساس.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

السلطات العربية تغرق في القمامة

بقلم: ميراف ارلوزوروف

بعد اسبوعين من قول رئيس قسم الميزانيات في المالية أمير ليفي ان السلطات العربية في اسرائيل تعاني من "فرز مصادر غير متساوية" ينكشف عمق الفجوة في مستوى المعيشة وتخصيص المصادر في صالح السلطات العربية حتى في المجال الأكثر أساسية - اخلاء القمامة. ويكشف مشروع قرار يأتي به الوزير لشؤون البيئة، عمير بيرتس للحكومة لاقتراره النقلاب عن واقع باعث على الصدمة في مجال اخلاء القمامة. فالسلطات العربية تغرق حقا في قمامتها هي ذاتها، لأنه في العديد منها لا يوجد أي اجراء ثابت لاختلاء القمامة من منازل السكان. ويقترح بيرتس تخصيص ثلث ميزانية صندوق النظافة في وزارة حماية البيئة، مبلغ 101 مليون شيقل، لاجاد حلول لاختلاء القمامة من السلطات العربية. وعلى حد قول وزارة حماية البيئة "ثمة اليوم مناطق واسعة في البلدات العربية لا يتم فيها جمع القمامة من المنازل أو المحال التجارية. ومن دون حل حقيقي، يضطر السكان الى القاء القمامة في المناطق العامة كالجدول، الأحرار والشوارع، بل واحراقها. وتؤدي هذه الظواهر الى تلويث خطير وجسيم للهواء بل

الضعيفة بالذات تتلقى مستوى الخدمة الأدنى، وجراء ذلك تتعرض للموبنات البيئية والصحية الأشد". وتعتقد وزارة حماية البيئة، خلافا للسياسة الحكومية التي كانت متبعة في الماضي، بأنه لا يمكن مواصلة اتهام السلطات العربية بالاهمال في مجال القمامة، ولا يمكن ايضا الانتظار الى أن توجد المصادر اللازمة لاختلاء القمامة - لأن مثل هذه المصادر غير موجودة. "فاحتياجات الصحة العامة الفورية، مثلما هو ايضا تقليص الفجوات بين السلطات العربية وباقي السلطات، تفترض التدخل الحكومي. فالحصانة الاقتصادية المتردية لهذه السلطات لا تسمح بمواجهتها ذاتيا لمهام معالجة اخلاء القمامة". ولمعالجة هذه المشاكل تقترح الوزارة الاعلان عن 30 سلطة عربية كسلطة في الأفضلية الوطنية لغرض اخلاء القمامة، وتوجيه 35 في المئة من ميزانية صندوق النظافة في الوزارة لغرض مساعدة معالجة القمامة في تلك السلطات.

وسيتم تفعيل الخطة في السلطات العربية التي اعربت عن اهتمامها بذلك بما فيها الناصرة، أم الفحم، الطيرة، قلنسوة، كفر قاسم، دالية الكرمل، عسفا والطيبة.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

لا يمكن الانتظار

"معظم السلطات العربية" كما ورد في الشرح لقرار الحكومة "تعيش في أزمة مالية. في بعضها يعمل محاسب مرافق أو تعين لجنة للاشراف. وكل هذا يفرض قيودا على مستوى الخدمات التي تقدمها السلطات في مجال القمامة.. وتجدر الإشارة الى انه للمفارقة، فان هذه الفئة السكانية

الحاج عبد الناصر عطا.. بساطة عيش ونظافة يد

حياة وسوق
نائل موسى

فئات المجتمع وحصل على جائزة النزاهة والشفافية.

انتقل الحاج عطا للعمل في السلك الدبلوماسي وتم تعيينه سفيراً في وزارة الشؤون الخارجية تمهيداً لابتعاثه سفيراً في إحدى دول أميركا الجنوبية، كونه مطلعاً على ثقافات القارة اللاتينية وترابطه بالجاليات وبعض المسؤولين فيها علاقات حميمة ويتقن اللغة الإسبانية، ويقول انه يبذل جهوده للحصول على هذا الابتعاث.

وأضاف: "وقع الرئيس على الابتعاث الى فنزويلا ولم ينفذ الإجراء في الخارجية في حينه لأسباب فنية وبعد ذلك وقع لي السيد الرئيس اعتماد ابتعاثي على الإكوادور والآن ومنذ عامين منتدب على المجلس الوطني الفلسطيني في عمان".

"ابتلاني ربي بمرض ولدي وشفي تماماً بفضل الله، وابتلاني بمرض زوجتي بالسرطان في الغدد الليمفاوية وهي الآن تتماثل للشفاء، أشعر بأنني صدقت مع ربي ونفسي وشعبي ولم تلوثني الوظيفة كما لوثت آخرين، وأنا على ثقة بأن من تواضع لله رفعه وان ما أتى بالحلال فهو نعمة من رب العالمين" يقول الحاج عبد الناصر.

يعيش الحاج عطا اليوم في شقة بسيطة بمدينة رام الله مع زوجته وأبنائه الثلاثة حصل عليها ضمن تعويض حادث سير تعرض له وتسبب في فقدانه أجزاء من جسمه الداخلي، ويؤكد أن أرصدته في البنوك لا تتجاوز خمسة عشر ألف دولار أميركي رغم انه اقترب من الخمسين من العمر ولا يملك سوى قطعة أرض في قريته وبيت والده.

ويقول: "تربطني بأغلب المسؤولين علاقة جيدة وبعضهم يتحاشى اليوم الرد على اتصالي وربما يتهربون من اللقاء ويكفيني حب الناس وسمعتي الطيبة ونظافة يدي".

ويتابع: "حظيت باحترام وتقدير الرئيس ورئيس الوزراء السابق د. سلام فياض واحترام الناس". "أمنياتي ومبدأي دائماً بناء مؤسسات متينة وتفعيل دور الرقابة الإدارية والمالية لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وقناعاتي ألا استقلال ولا دولة إلا بمؤسسات مبنية على أسس سليمة ومتينة مستمدة من القانون والنظام" يؤكد الحاج عطا.



الحاج عبد الناصر عطا مع الرئيس محمود عباس



الحاج عبد الناصر عطا مع د. سلام فياض ود. حنان عشاوي اثناء حصوله على جائزة النزاهة والشفافية

بعد سنوات من العمل الشاق شعر الحاج عطا بالتعب من العمل في وزارة المالية وقرر الخروج منها فالتقى الرئيس وأطلعته على كثير من القضايا المهمة عبر زيارات تكررت.

يقول الحاج عطا انه عاش مراحل من العناء والقهر والعقاب وبالوثائق يقول انه استطاع توفير الكثير على خزينة الدولة وترابطه علاقات طيبة مع جميع

سواء في مراسلاته لرئيس الوزراء أو الوزراء أو حتى ديوان الرئاسة، لم يكن يخشى قول كلمة الحق، رفض إغراءات كثيرة، وكان يتصف بتواضعه وبساطته القروية.

حصل على أكثر من عشرين مرسوماً رئاسياً سواء ترقيات أو لجان تدقيق ورقابة خارج الوطن وداخله على الموظفين والمؤسسات وكان يحقق إنجازات ذات قيمة.

في مكتبه وبالداوم المسائي أيام العطل الرسمية وحتى في اثناء مرضه لم يترك مكتبه في وزارة المالية، بل بقي متواصلاً مع أبناء شعبه يقاوم كل قرار يخالف القانون، يرفض التهاون في تطبيق القانون، وتسعده خدمة البسطاء والفقراء والمظلومين من أبناء شعبه.

أوراق عمل الحاج عطا تدل بوضوح على المصداقية والانتماء

أناس كثيرون قدموا وأعطوا وعملوا بأمانة وصدق وخلق وشفافية ولم يحصدوا سوى السمعة الطيبة وحب الناس، عبد الناصر حسين يوسف الأعرج والمعروف باسم "الحاج عبد الناصر عطا"، ولد في بلدة دير ابو مشعل شمال غرب رام الله وهي بلدة تطل من ريف جميل على الساحل من رفح الى جنين وتحمل تاريخاً مشرفاً من الصمود والبطولة في معاركها مع الاحتلال على مدار التاريخ وتتسم بطيبة أهلها وكرمهم.

نشأ الحاج عبد الناصر عطا في أسرة متواضعة لأب مكافح ومناضل، حظي بمحبة أهل بلده وتوفي في الستينيات من عمره وأم وصفت بالطيبة والبساطة توفيت في بداية الخمسينيات من عمرها.

تخرج عبد الناصر من ثانوية الأمير حسن في مدينة بيرزيت الفرع العلمي، وأحرز مجموعاً ممتازاً يؤهله لإكمال دراسته الجامعية، لكن الظروف المادية لم تسمح له بالالتحاق بالجامعة، فقرر الالتحاق بمعهد خضوري في مدينة طولكرم.

بعد تخرجه من المعهد انضم الحاج عطا الى سلك التربية والتعليم وعين معلماً في مدرسة شقبا المجاورة، لكن المقام لم يطل به في هذه المهنة اذ اعتقلته سلطات الاحتلال على خلفية مقاومة الاحتلال وعاقبته بالفصل من سلك التعليم. ولم يرق التعطل عن العمل للشباب ولم يفت من عضده وعزمته فتوجه للعمل كعامل داخل الخط الأخضر وكدليل نهار، حتى استطاع ان يوفر مبلغاً من المال مكنته من السفر الى الولايات المتحدة الأمريكية وهناك التحق بالجامعة لإكمال دراسته وفي ذات الوقت عمل كبائع ملابس متجول في الشوارع الى ان أنهى دراسته الجامعية.

عاد الحاج عبد الناصر عطا الى ارض الوطن بعد قيام السلطة الوطنية والتحق بوزارة المالية بدرجة موظف وتدرج في المناصب تدريجياً الى أن شغل مدير عام الرواتب في السلطة الوطنية.

أثناء عمله في هذا المنصب عمل الحاج عطا ليلاً ونهاراً وعرف عنه استمراره حتى ساعات المساء

أسوس تكشف عن الحاسب Transformer Book Duet بنظامي تشغيل



كشفت شركة أسوس عن الحاسب الجديد Transformer Book Duet ذي الاسم الرمزي TD300 ، وهو الحاسب الذي زود بنظامي تشغيل ويمكن استخدامه في وضعي الحاسب اللوحي أو الحاسب المحمول. وأوضحت أسوس على هامش معرض CES 2014 ان الحاسب الجديد يعمل بنظامي تشغيل أندرويد جيلي بين وويندوز 8.1. ويملك الحاسب Transformer Book Duet شاشة تدعم اللمس المتعدد بقياس 13.3 بوصة، بدقة Full HD ، وذات درجة وضوح تبلغ 1920×1080 بكسل. ودعمت أسوس حاسبها الجديد بمعالج Core i7 من إنتل، وذاكرة وصول عشوائي سعة 4 جيجابايت، إضافة إلى ذاكرة تخزين أساسية من نوع SSD سعة 128 جيجابايت، قابلة للزيادة عبر بطاقة ذاكرة خارجية من نوع ميكرو إس دي. ويضم الحاسب Transformer Book Duet قاعدة للوحة المفاتيح، وهي القاعدة التي يمكن فصلها لاستخدام الشاشة بشكل منفصل في وضع الحاسب اللوحي أو تركيبها لتحويل الجهاز إلى حاسب محمول، وتضم القاعدة ذاكرة تخزين إضافية سعة 1 تيرابايت. ووفرت أسوس زر بحاسبها الجديد يسهل على المستخدم التحويل بسهولة بين نظامي التشغيل، سواء كان المستخدم يعمل على وضع الحاسب اللوحي أو وضع الحاسب المحمول. يذكر أن أسوس ستعرض الحاسب Transformer Book Duet الجديد على المستهلكين للمرة الأولى خلال مشاركتها في معرض CES 2014 التقني الذي يقام في الفترة بين 7 و10 يناير الجاري، وذلك تمهيدا لطرح الجهاز خلال الفترة القليلة المقبلة في الأسواق.

تطبيقات جواله للتحكم بمصابيح "إل إي دي"



مصباح «تي سي بي» الذكية

ينخفض سعر مصابيح "إل إي دي" بسرعة، حيث يبلغ سعرها أقل من عشرة دولارات، وهي تدوم لفترات أكبر بكثير، مقارنة بالمصابيح المتوهجة، مع استخدامها طاقة كهربائية أقل. وإن حدث واستخدمت نظام "تي سي بي" لمصابيح "إل إي دي" الذكية، فإنك ستدفع أكثر. وهنا سيحتوي كل مصباح على ميزة لا تقدمها المصابيح الأقل سعرا وهي: اتصال بالإنترنت يسمح لك التحكم بها من هاتفك الجوال أو جهازك اللوحي. ويتراوح سعر المجموعة بين 55 و150 دولارا، ويحتوي النظام على المصابيح وأداة تحكم عن بعد، وبوابة تصل المصابيح بموجه الإنترنت Router الخاص بالمستخدم، إن أردت إنفاق المال. ولا تعتبر هذه المصابيح أكثر تكلفة أو رقيقا من مصابيح "فيليبس هيو إل إي دي" التي تتصل بالإنترنت لتغيير ألوانها، ولكن مصابيح نظام "تي سي بي" تستطيع القيام ببعض الوظائف إن أردت التحكم بها من خلال تطبيق متوفر لأجهزة "آبل" والأجهزة التي تعمل بنظام التشغيل "أندرويد". ويمكن من خلال التطبيق المتوفر على الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية تشغيل المصابيح أو إيقافها عن العمل، وخفض شدة إضاءتها، ويمكن تحضير إعدادات لكثير من المناسبات وجعل المصابيح تضيء من تلقاء نفسها وتتوقف عن العمل وفقا لجدول مسبق التحديد.

ومن السهل التحكم بوظيفة تشغيل المصابيح وإيقافها عن العمل، ولكن تحضير الإعدادات والجدول الزمنية ليس سهلا، حتى بعد مشاهدة عروض الفيديو المفيدة في موقع "تي سي بي". وكان من المستحيل تصحيح الأخطاء، مثل حذف الإعدادات التي لا أريدها. جودة المصابيح عالية، ويستطيع المصباح الواحد الذي يعمل بقدرة

وإن استطعت تعلم استخدام التطبيق وترغب بإضافة المزيد من المصابيح، يبلغ سعر الواحد منها نحو 17 دولارا أميركيا. ووفقا للشركة المصنعة، يستطيع التطبيق بواسطة 250 مصباحا حدا أقصى.

11 واط تقديم كفاءة إنارة تعادل مصابيح وهاجة بقدرة 60 واط. وكان الضوء أكثر لطفا ومائلا إلى الصفار قليلا، مقارنة بالأبيض المائل للزرقة قليلا في مصابيح الفلورسنت، وكان المصباح الذي يعمل بقدرة 11 واط أكثر من كاف للقراءة في السرير قبل النوم.



وجودك خلّي أيامي عيد
عيشتيني كل يوم جديد

نقاطك

أحلامك بدلها بنقاطك

بمناسبة عيد الأم، استبدل نقاطك بهدايا مميزة خاصة بالمرأة وإهدايا لست الحبايب

- العرض ساري حتى نفاذ الكمية أو حتى تاريخ 2014/3/31 أيهما أول.
- لتبديل النقاط والحصول على كؤوبونات الهدايا يرجى زيارة أحد معارض جوال.
- الصور للتمثيل فقط.

كل يوم جديد

لمزيد من التفاصيل والشروط 111 أو www.jawwal.ps

